ع.م: حواشي على ام البراهين

ر.م: 2449 ك

ر.م.ث:

ا.ت:

2449

الحمد لله قال المؤلف رحمه الله في فهرسته وأما ما لفقته من التصانيف فمنها
شرح الكبير محصل المقاصد على نظم الشيخ ابن زكري وبقي فيه تحرير وتهذيب أعانني
الله على إكماله ومختصره الذي بأيدي الطلبة وفيه بعض زيادة والحاشية
الكبرى على شرح الكبرى التي أمر مولانا أمير المؤمنين أبو العباس أحمد الهاشمي
بإخراجها من مبيضتها الصعبة الدقيقة خط الطرر الملحقة الكثيرة جدا الدمجة
وكادت تندثر لولا اعتناؤه وصالح نيته ونصحه لرعيته وجده في الطلب
بكليته والحاشية الصغرى عليها أيضا وراقي المجد لآيات السعد
وشرح نظم علاقات المجاز لأبي الفضل بن الصباغ المكناسي وشرح المنهج
المنتخب إلى قواعد المذهب لأبي الحسن علي بن قاسم الزقاق ومختصره وشرح
نظم العلامة شيخنا عبد الواحد بن أحمد الوانشريسي لقواعد أبيه وأجوبة
مجموعة عن مسائل الفقه والكلام وهذه الفهرسة انتهى رحمه الله

الحمد لله اشترى هذا الكتاب وهو حاشية المنجور
على الكبرى [illegible] ودخل في ملكه بثمن
جملته ثمانية ريالات سكة الوقت من ترك الشيخ أبي
محمد العداري في أوائل ذي الحجة الحرام سنة ١١٣٣

ثم اشتراه العبد الفقير محمد المكي ابن عزوز من الله عليه بحسن الخاتمة [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله

حواشي جليلة عظيمة القدر خطيرة على شرح الشيخ العالم المحقق ونبراس (؟) المحققين أبي عبد الله محمد بن أبي الحسين للعقيدة الشيخ أحمد المنجور رحمهما الله ونفعنا بهما آمين

قوله وإن كانت صيغتها على حذف لله وحرصنا إلخ من الخالق من الصدور بل انشراحه للصنو الركون إلى
ما تعتاده من التحضير والتشكيل والتحسيم أي الحمد لله على ما هو حاصل في حق الطالع سبحانه فيما يصنع الرعاية
بشرح الصدور لتحيلة عن ذلك وبلو فإنما الجار عليه من الأنبياء وأنت مراعاة لجنس الصدور الذي
هو في معنى الجمع أو مراعاة لمعنى المضغة إذ الصدر هنا مجاز عن القلب وفرقا عليه الصلاة والسلام
أن في الجسد مضغة الحديث **قوله** وسيلي به معلة ألخ في فضل التحسين والتقبيح وهو قوله وإذا عرفت
عدم رجحان بعضها على بعض إلى آخره **قوله** لا يعلم ما لم يعلم وجوبه أصله أن يقول لا يعلم
حتى يجب على النظر ولا يجب حتى يعلم الوجوب ولا يعلم الوجوب حتى ينظر فتوقف النظر على نفسه لأن
الموقوف على الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء إلا أنه حذف القضية الثانية
وقوله في الجواب وإنما نشأ عنالا أن النظر وجوبه متوقف على العلم لا على العلم إلخ على ما ذكره
لا تقال القضية الأولى من كلام المؤلف تتضمن أن الأولى والثانية ... على العلم بالوجوب فقدر فيه
على الوجوب وعلى العلم به لأنا نقول معناها استلزام الأول فقط ... من كون النظر موقوفا على الوجوب
والعلم به أن يتوقف الوجوب على العلم به إذ لا يلزم من وقف شيء على شيئين أن يتوقف أحد الشيئين على الآخر
قوله وأجيب بأنه مشترك ... الجواب جدلي وليس فيه حجة لثبات المطلوب إلا أنه إلزام للخصم ما لزم
... كلما ... ما الزمتموا ... وجوابكم ... مشترك الإلزام ونفعا مشترك
الإلزام يلزم **قوله** تتوقف على مقدمات تفتقر إلى أنظار دقيقة ... أربع مقدمات أولها أن النظر العلم
وإن المعرفة واجبة وإنما لا تحصل إلا بالنظر وإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب والكل لا يثبت ... إلا
بأنظار دقيقة وحينئذ ... مشترك الإلزام ... وإن وجب عندهم ... العقل تتوقف على
المقدمات المذكورة التي كل منها لا يثبت إلا بالنظر الدقيق وإذا كان وجوبه نظريا فللمكلف أن يقول ما تقدم بعينه
وهو لا أنظر ما لم أعلم وجوبه ولا أعلم ما لم أنظر ويقول لا أنظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر ونحو ذلك **قوله**
والحق من الجواب بالحل لأنه يحل ما تمسك به الخصم من الشبهة ... الشرعية ... والانتقال
الاستثنائية ... وليس الجواب ... حتى يجب ...
... العقلاء على ... ولا يقول لا أنظر فيه حتى يجب
على النظر بالنظر ... على وجوب ... لا يجب ... نفسه بل الوجوب

منوطا

عن الذين بالمرة من غير الوقعية والقواطع السمعية رضي الله تعالى عن جميعهم ونفعنا بهم **و** قوله المحدثون وان كان كلام المؤلف لا يشمل اشعرية ويمكن ان يقال ان المراد بالمحدثين هنا اعم من الاشاعرة الذين كان عليها السلف الصالح بالاحاديث الصوتية والرواية الفوادية مخلوقة تعالى عن العباد وعن تعلق ارادته سبحانه وان القرآن كلامه تعالى غير مخلوق ووقوع رؤيته الله تعالى في الدار الآخرة وسؤال الملكين والصراط والميزان والشفاعة في خروج قوم من النار وعصاة الموحدين وان تارك الكبيرة موحد وان الاشعرية اتباع ناصر السنة ابي الحسن الاشعري بمدينة البصرة والماتريدية اتباع ابي منصور الماتريدي السمرقندي **و** في شرح الوسطى ما يوضح ان المراد بشيوخ اهل السنة المتكلمون اذا اتفقوا واصحابه كلا او بعضا والفاظ واما اختلفوا فالمعتبر ما مر كما مر مرارا فلا منافاة بين ما هنا وبين ما ذكر فيه بانهم اذا اتفقوا فحجة الله ورسوله والصحابة رضي الله عنهم اجمعين الذين هم ائمة المتدعة بقواطع الادلة لا يتجاوز في التأثير اقصى مراتب السيوف واما سنة وشيعة فاطبقوا على مدح الرسم وذم البدع بحيث لا يخرج عن طرائق كلامه **قوله** وفي ايمان صاحبه والخلاف ما علم انواؤا والخارج من خط المؤلف **قوله** نهاية افراد الحفظ حيث قال المراد بالنسبة الى حقيقة حال الله وصفاته فما للترك بالكلية فالعفو والا فمشاف وخاصة في الذكر كما عسى ان يخوض فيه معقولة مغفورة عن اهل السنة **و** في قوله نهاية افواه العفو تورية بكتابه الذي سماه نهاية افواه العفو **قوله** ولمن اخر الجمل بالعفو اي ان ما انبا يجتنبي كثرة واتباع وحملة اهل الغرب على وفاقهم بعد ابرمن الشيخ فيما الفته في اثناء حين صلاحه **قوله** ولمن اخر الجمل بالعفو اي ان شاء لعل حذف جواب لو اي لو قال عفا بدون الواو اي فغير حلت بركة الله بركة هذا الشيخ وصلاح بينه والتجرد يتعاطى العلم على مثل هذا عقيدة اليوم في هذا العصر الغريب اذ ان يشترك اهل البوادي والحمد لله بل نفر في غيرهم من الزيدية والمعتزلة وما ضاهاهم وجزاية من جهال الناس **قوله** ما ذكر دليل عليه دراية ولا اما ذكر اي احد ما لو قيل نفعا وما ذكر ما يدل لهما ومن امثلة اصطلاح الطائفة في الدليل انهم يطلقونه على ما يدل اصلا اعم من ان يكون قطعيا او ظنيا فقد يطلقونه على ما يدل ظنا **قوله** المعروف والمحرف بالصرف كذا في المكتوب المحرف بالكذب **و** منه ما ورد في الحديث وفي الصحاح وسواء بوده وما كذبت وما كذبت اي كذبت والحديث بالكذب **قوله** مع نور السبكة اي ان ما شوا نور تموين فيروز فانه المكان ويحمل على انه بحسب ارتفاع المسح ونحوه والعزاب وخروج المطاحلة بركة بحثته على الله عليه وسلم ويحمل ان يريد نور شرعه **و** يحتمل الفوان ونحوه الارض كلها انه كلها به جميع اهلها ورد على العنوان جميعهم الى الله سبحانه وعلى اول كلمة نور اي بركة رسالته وبعثته **قوله** ومن العفو كلها بالنسبة الى عقله فاخر حصانا مرمار النبيا كلها على ما روي وهب ان في بعض الكتب الماضية المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام انه وجدنا كل نبي ويروى بعضها كثيرا **و** وجد عباد في الصخر وغرفا وهب بن منبه وان بعضا اخر وسبعين كتابا موجودة جميعها ان النبي صلى الله عليه وسلم ارجح الناس عقلا واوفرهم رايا واجودهم رواية وجزء جميعا ان الله تعالى لم يجمع جميع الناس من مبدا الزمان الى النفخ في الصور في عقل نبي صلى الله عليه وسلم الا كحبة رمل من بين رمال الدنيا **قوله** الغة وما عرفا ان الصحيحة لغة الروم يقال عجب الشيء اذا اعجبه وعجبا اعجلته والمواقعة **قوله** اي الغفلة اي الحصر والعجز عقلا

وجعفر الشريف زيادة في شرحه انه اضافة بل قال الا معنى للاجتماع الا ان تقارن الجزئين ثالث بينهما اضافة لا حقيقة
له وقد اذا بتراقبا فاسموا شيئا من جزئين بينهما جزء او احيازا وكون الجزء بينهما يرجع الى معنى في واحد منهما ثم استدل
على بطلان كونه عرضا بطلان تطلع والتيسب عند المتكلمين اعتبارات ذهنية لا وجود لها واجيبوا بانها وان كانت من
وجوه لكانت في محل لا تنتفع فيها بنفسها وكونها في المحل اضافة بينها وبين المحل والكلام في تلك الاضافة فاما في الاولى
ويتسلسل وبانها معقولة عند المتقدمين والمتاخرين خواص متقررة على البدو ومتنع قيام الامر الوجودي بالعدم ومعقولات
الفعل والمتوان يعقل والاضافة المتكررة والملك والوضع كلها امور موجودة عند المتكلمين لانها قد تنسب الا معقولة الا بين
فانه عندهم عرض ونسبة لا تعقل الا حصول الجوهر في الحيز المعتبر عنه بالفوق كما مر والنسبة في الاضافة
المتكررة والمتى والاضافة في الوضع نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض وفي الاين نسبة الشيء الى ما يحيط به غيره و
في الفعل نسبة الفاعل الى ما يحل فيه وغيره **قوله** اثنان هو من غير الامتثال لما امر بسببي بسبب واحد
الى اخره يحل امتثال الفعل والفعل لا يتعلق الا بامر واحد وجهة سببية وجهة مسببية لا اثر لهما فيتنج
كلما وجد سبب المسبب وجد المسبب اذا وجد فيه امتثال الامر بوجود المسبب على وجود السبب وبوجود السبب على
وجود المسبب وجد المسبب اذا وجد فيه امتثال وهما القسمان الاولان يفرق بهما قسم القسم منها **قوله**
في القسم واما التخويف فلانه يتوهم وكلامه ان قوله في القسم يتعلق بتخويف ويمنع منه ان استعمال له الصورة
قوله لان عطف على الارض في قوله في الارض اما للموقف او خبر مبتدا محذوف وفي القسم اما للموقف او خبر ان
العطف فيه وهذه الاية كقوله تعالى سخر لكم وما في الاولى والثانية الجزء حتى يتبين لكم وانه الجزء
وقلت له انه حمل هذه اللفظة وغيرها على العشة ويصرف قليل يقطع بخلافه **قوله** لانه تقرر في قوله
ان صوت الخشبة بدون الخشبة هو المسمى وعبارة المعالم واوضح منها في ما يازم اذا صوت الخشبة
مغايرا لها فلا يسمى عبارة المولف في شرح الوسطى وعبارته في الجواب واما ما ذكره من جزع البهيمة في الجواب
صوت الخشبة فليس بدليل اذ لعل الجاذب لها ان يزله وجزع بل لاح راكب خيلا لنشاط والفرا مقارنة لدرك الصوت لها
لما تكرر انها تجزع بالخشبة والراكب استمرار العادة بالمغفرة ان العقلية للحيوانات
البهيمة فراجعها تتبع **قوله** باعتناه به بالوجود الى قوله مخصوص هذا ان المستدل لوجود الفاعل
وهو مبني المخترعون وجوده القادر لا عدمه الحيا وقوله او الراجح وان العدم يحتاج الى فاعل اما عدم العالم في الازل
فلانه واجب واما بعد ايجاد الله وان كان ممكنا ليس بجاد وهذا استمرار الانتظار العادة الى سبب مبني على
ان الحدوث حتى مفتقر الى احتياج او شرط وكذا ان قلنا ان العلة الحدوث واما على ان العلة وجود الامكان والمبني عليه
انه يحتاج العدم الثابت في استمرار بعد الايزال الى الفاعل ويكون مقدورا لله سبحانه على انه لو شاء ان يجعله
ممكنا به الوجود لفعل كذا قال المولف في شرح الوسطى واشار اليه في شرح المقدمات عند تعريف الفكرة **قوله**
قضايا كلية ولوازمها القضايا الكلية متناسبة مقدمات اذا قضية واللوازم متناسبة وذكر القياس
مقدمات الخشبة وكل صوت الخشبة محال والكبرى منها الكلية متناسبة والصغرى شخصية ولا كن جعلها قضايا
كلية بتاويل فيما سيرا في اخره واخر لمقدمات اللوازم بالجمع ايضا **قوله** وقد اختلف المتكلمون في متنع الاجتماع

والمشتق ما قبعوه على ما قبل صدور الحركة · بتفسير هذا الكلام وما قبله ان التقطعن ما في قوله في الكلام لزوم ان ما بعدها
تم تنزلها منزلة واحدة واحد يحتمل ان يكون واقعة على ما قبل التي انقطع عنها العلم وما بعدها ويحتمل ان تكون واقعة على
ما قبلها فقط وهو الاقرب **قوله** ومقارنته بمجرد تجرد منزلة المقارنة سببي النسبة بين المتجدد في زمن
ومما حادث ان النسبة متاخرة عن المنتسبين كتاخر الاخوة عن وجود الاخوين فتكون النسبة حادثة ضرورة
ان المتاخر عن الحادث حادث **و**معنى اتفقا يعني في حقيقة الوقت اذا اقترن خفي بجلي ما جلي وقت للخفي فهو
عند معلم اخفى من الحادث كان يقال اكرمني عليه قدوم زيد وان طلوع الشمس معلوم قدوم زيد وقت طلوع الشمس
ولو كان الخفي مثلا قدوم زيد وان الطلوع فيقال له طلعت الشمس وقت مجي زيد دون الطلوع بل يقال طلعت الشمس
وقت مجيء زيد **قوله** اذ لا واسطة بينهما في كل موجود · اي لا واسطة بين القديم والحادث اذ احدهما مساو لنقيض
الاخر فقديم مساو للا حادث وحادث مساو للا قديم وكما لا يخرج الشيء عن النقيضين لان النقيضين لا يرتفعان كذلك لا يخرج عن
الشيء وما يساوي نقيضه **قوله** في تعريف الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه اذا لم يكن بمرتبة او بمراتب · معنى
يعني قوله بمرتبة لا بناء على قوله مثله بل في الدور تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين ان هو بمرتبتين باعتبار الشيء
في نفسه والمرتبة باعتبار الشيء وما علة التي هو غير نفسه فما ذا توقف الشيء على غيره وتوقف غيره على الغير
توقف الشيء الذي هو غيره على الاول الذي كان يتوقف على غيره بمرتبة اي كان ما علة بلا واسطة فقوله بمرتبة
يتعلق بيتوقف الثاني ثم اذا كان غيره ما علة او كان الا ما علة فما ذاك به متقدم على المتقدم على نفسه لكونه ابطل.
فاعلم انه فقد تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وتاخر عنها بناء على انه من حيث تقدمه على الدرجة الاولى وفي
الثانية لوجوده متوقف على غيره ومن حيث انه تاخر عنه فيكون في الدرجة الثانية فلو كان يكون
في الاول من حيث انه مقدم وبه [illegible] انه لو كان انه يكون المرتبة الواحدة لو يكون حيث انه في الدرجة الثانية
ولا يكون كذلك لانه قد حط في الثانية لانه الذي هو اعني تقدمه على نفسه بمرتبتين وتاخره عنها بمرتبتين [illegible] في الدور
وتبين ان هذا التقرير في الدور الذي يقع بلا واسطة فقد بان بهذا انه لا تنافي في كلام المؤلف والله سبحانه
اعلم **و**ابين من هذا الجواب ان يقال المرتبتان في تقدم الشيء على نفسه والمرتبة الواحدة في توقف الشيء على
غيره المتوقف عليه لان الشيء [illegible] في التقدم باعتبار التقدم والثاني التوقف باعتبار الغير والله سبحانه
اعلم **قوله** وقيل صفة نفسية اي ليس زائدة على الذات ومرجعه الى الوجود المشهور انه [illegible] الخ يعني
ان الوجود عند الاشعري والجمهور عين الموجود فليس بصفة وانما هو الموصوف بالصفات والمعتزلة [illegible] انه
صفة نفسية ويقولون انما هو [illegible] والقدم [illegible] الوجود [illegible] حتى [illegible] بانه حال [illegible] نفسية
[illegible] **و**قد نقل ذلك في شرح الصغرى [illegible] والبقاء على انهما نفسيان كالوجود [illegible] بان القدم
استمرار الوجود في الماضي والبقاء استمراره في المستقبل [illegible] التقسيم [illegible] والله اعلم **و**قد [illegible]
المفهوم البقاء بالاستمرار الوجود مع كونه [illegible] فقال [illegible] والصفات النفسية [illegible] وليس
البقاء عندنا الا استمرار الوجود [illegible] في حقه على وجه يمنع العدم عليه انتهى **و**مثله للشريف في

الواحد اكثر من زمن واحد وتعيين السكون لهذا اقرب الى استعمال اللغة والعرف قاله العمري
وكلام المؤلف هذا محتمل للتعسيرين وعلى كل من التعسيرين لا يكون الجوهر في اول حدوثه
متحركا ولا ساكنا لان ٢ يخرج ٣ الذي بالا ٢ مستدرك لملازمة الجوهر لما على حدوثه لان الجوهر
على التقدير الاخير تقدير خلو المعنى مفروض الحدوث ولان الكون الذي لا يكون مثله حادثا
فكما وجب المطلوب وتسليم المدعى ولا يضر كذا ايضا حكم المؤلف لكونه مفروضا في الجوهر في
الاول و قال الاشعري اذا كان الجوهر في مكان في الكون الاول فيه مسكون فان تحرك الى مكان
اخر ما دام كونه في المكان الثاني مسكونا فيه وحركة اليه بمعنى بملاحظتين فعلى هذا يكون تقابل
المتحرك والساكن تقابل الملكة والعدم والاعم بكل متحرك في ما كان ويسكن كل ما ان متحرك و فسحة
الجواهر على هذا الى متحركة وساكنة تابعة فعلوم فقط وعلى ما قبله تمنع الجمع فقط العمري
واكثرهم بغير السكون بحرف الحصول في الحيز وموعدهم ام ثبوتي فانه محسوس واصدم لا يعقل
و قال بعض العلامة السكون عدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا فجعلوا تقابل الحركة
والسكون تقابل العدم والملكة وقد يقبل العلامة اسم الحركة على ما هو اعم من النقلة والجر
فيقولون انها عبارة عن انتقال الشيء عن حالة بالفعل الى حالة بالقوة فيدخل فيه الكيف كما
تنقله من البرودة الى السخونة ومن البرودة الى الحرارة ومن الرطوبة الى اليبوسة **قوله** لاستحالة
وجود جزء لا يتجزأ له .. اتى بجزاء ليلا على لزوم اختصاص الجزء بمقدار يلزم حدوثه ويلزمه استحالة
جزء لا يتجزأ له اذا تحرك بعد فرغ جزء من اخر جا نبيه وشغل جانبه الاخر مقدارا فهذا الجانب الذي
فرغ وخلي يعتبر فيه ولا فرايط لما شغل الحيز. علم انه مسبوق فيه بالك الحيز قبل ان يشغله. فهو
اذا كان مشغلا مزاحما لم يشغل فقد استحال وجوده جزء لا يتجزأ له لانه هذا انما يتم في جسم فرض تقسيمه
من حيث هو هو الذي يجوز تجزيئه بالصورة و اما ما لا يتناهل من كل جانب فلا يخلو فيه هذا الدليل
و قد احتج على استحالته بغير هذا وفي شرح المقترح فرض الصانع جسما لا يخلوا اما ان يكون
جسما لا يتناهى او جسما متناهيا فان كان جسما لا يتناهى فلا يمكن ان يكون بغير متناهي من جميع
الجهات فان ذا لا يمنع وجود غيره من الاجسام فلا بد من الفصول في هذا الفرض ان يكون متناهيا من
بعض الجهات فيجوز ح تقاله الى الجهة المتناهية ويلزم منه تناهيه من الجهة الاخرى لاستحالة ان
الحركة تفريغ وانتقال فلا يشغل من جهة الا وقد فرغ من الجهة الاخرى وجب تناهيه لاستحالة
قوله وايضا فلو كان جسما لكان كل جزء من اجزائه الخ .. اقام هذا الدليل السنا بغاز فقال هذا
على استحالة كونه جزءا مطلقا ويشكل عدم كونه جسما او جوهرا فردا وهذا مختص بابطال الجسمية
والتركيب و بالجملة فالتركيب يستحيل على الاله مطلقا و الفرق بين الاستحالة بين المركب من اجزاء
جسمية كالجسم عند المتكلمين لانه مركب عندهم من جواهر اذ يثبتون الجوهر الفرد والمركب
منه جزء اما مفعلية او من مادة وصورة كالجسم عند الحكماء اذ يثبتون الجوهر الفرد او من جنس وفصل

كذا في النسختين

كالانسان والفرس والبياض والسواد **قوله** بانهم اعتقدوا ان مجموع جوهرين اصل
للحاصلين الخ جعل المركب اصلا اي ايه والمعروف العكس كما اشار اليه فخر الدين في تفسيره
عند كلامه على سورة الفاتحة ان المركب قبل البسيط في الخبر والبسيط قبل المركب في المعقل
ومن هذا اخذ جماعة المعتزلة الشارحين **و** اشار بهذا التعبير الى انهم اراد وا بالجوهر غير الجوهر
عند المتكلمين وهو المتحيز الخ اقول بل من على معنى المتحيز وانما اراد ما به اصل الحاصلين **قوله**
وجعلوا الذات تتركب من محل واحوال لا وجوده لها او وجوده واعتبارات لا توجد الا في الاذهان
اشار بهذا الى قولين لهم في مسألة الاحوال فالذين قالوا احوال ثابتة في الخارج اثبتوا
الموجودية للحال والاسنة ومنهم من فسر الحال بوجود واعتبارات في الذهن لما ثبت لها في الخارج
اصلا وهذا اظهر بالنظر لما قبله **قلت** مذهب الكل في غير الله تعالى كما علمت كما
المقترح موضع الشك مع ان المراد الاشارة الى قولين اقوى **او** الذي ظهر بالارشاد فان الذين عدهم
منهم لهم احوال عند الفلاسفة يلزمهم ما قاله المقترح عليهم ما نصه تشييعها على الصلة بالوجود
والاعتبار الذهني على رأي بعض تبعا للاحوال والنظار من قولهم التعرية انتهى فكأن الشيخ السنوسي
اراد ان يشير الى ما قاله الامام في الارشاد وما قاله المقترح في رد الفلاسفة بين الاحوال وكل
عتبارات كزيد العمري قبله **قوله** اي لا تفتقر الى محل وهو مخصص اراد بالمحل محل
الصفات وسمي المكان الذي تقوم به الصفات ويتحلق ويراد به الحيز الذي يشغله الجوهر وكذا يتحلق
ايضا ويراد به المكان والمكان جزء لانه اذا تمكن جزء من جزء قام اشغل مكان الاعلى وقيل
المكان للشخص الباطن من الحاوي المحاذي للشخص القائم من المحوي والشخص الباطن للكوز المحاذي للشخص
القائم من الماء الكائن فيه وقيل اسم للفراغ الذي يشغله الجسم قال السعد والجهة امر نسبي
ادخل الاشارة ومقصد المتجه انتهى وكل هو حاط المكان فمن شغل الحيز وقد يشغل الحيز ولا
يكون في مكان كما نقول في جملة العالم انه في حيز وليس في مكان اذ الحصول في مكان لابد فيه من تمكن
جزء على جزء بلو كان العالم في مكان والمكان جسم لاستدعى كل مكان مكانا الى غير نهاية وهو محال
قاله القوسي **و** ما قسم به القيام بالنفس معروف الاستاذ هو مختص بالله سبحانه ومن
لازمه من اصطلح على اطلاق هذا البعض على ما لا يفتقر الى محل فيدرج فيه الجوهر والعرض
والخطاب في المعنى **قوله** بين نفيض وحدة وكثرة يتأكد التناقض فيما حكى عنهم انهم
قالوا ان الاقانيم الثلاثة خلق يشتمل كثمانية ثلاثة واحد **قوله** وفيه ايضا القول
بانتفاء المعنى وهو محال على الصفات الحقيقية فليتبع ما هو نفسي عند العشريين وقد
اختلف النظار في تفسير ما ادعوه من حلول الكلمة بناسوت المسيح فمنهم من فسره بحلول
فيلزم الصفة بالموصوف وهو محال بانه ان نفي الجوهر القديم موصوفا بهما امتنع اتحادهما

المسيح لما لامتناع حصول الشيء الواجب بحقيقة هذه الصور المختصة بوجود والكلمة عندهم ليست لها وجود مخصص وانما نسبة الكلمة الى الله تعالى نسبة حال نعتية او وجه واعتبار عن العقل فامتناع نسبتها الى محقق يكون اولى فان لم يتفق الا الاول فهو محال لان هذا ما يتعلق بهذا الغرض من كلام العمري **قوله** وايضا فالاتحاد ان كان واجبا لذاتهما لزم قدم الناسوت وان كان جائزا افتقر الى مخصص يخصصه بالاتحاد للجائز **و** هذا تنبيه في العلم و تأثير فيه فيلزم حدوثه ولعل العمري وان كان جائزا افتقر الى مقتض واحتياجه الى مقتض يؤثر فيه اولى شيئي وبين صفاته ينافي وجوبه **قوله** وباجماع ارباب العقول الخ قرر شيخنا الدين في الابكار ان بعض العقلاء خالف في عدم عكس الدليل فقال يلزم من عكسه كفره والله اعلم ورأيت ابا العباس زكريا يقول شرط الدليل ذاك لانه ايجاد و العكس في الصحيح لا يرجع اذن

اي القول الصحيح والظهور هذا الغرض غاية حتى انا نقول لا يعرف من ارباب العقول ذكر الخلاف اجماع ارباب العقول على خلافه لان الخلاف في عدم لزوم العكس بانه لو لزم من عدم الدليل عدم المدلول لزم العلم بكون الله تعالى حادثا وهو محال فقال العمري ان لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فطلاع حق وقول صدق ويحقق ذلك انه لا يمتنع تعدد الادلة على المدلول الواجب **و** حينئذ لا يلزم العكس في الادلة وانما احتج به من انه لو لزم من عدم الدليل عدم المدلول لزم كون الباري تعالى حادثا لانه لم يوجد في الازل ما يدل عليه فلا حجة فيه لان مدلول وجود العالم العلم بوجود الله تعالى لا نفس وجوده تعالى فملازم عدم العالم انما عدم العلم لنا بوجوده انا لا نفس عدمه انتهى ليلزم حدوثه كما زعم **قوله** وسمعت من بعضهم عند المباحثة نسبته نسبة ضياء الشمس الى اخره العمري ومنهم من قرره بان حلوله فيه كنسبة المتشمس من الشمس **و** هذا ايضا باطل فان المتشمس بالشمس شعاعها ومعنى اجسام لطيفة ولذا لا يوصف بالا تنتقل فانها جزء الاسم التي هي وجود واعتبار في العقل والله اعلم **قوله** وقالوا ان عيسى خلق حزي الامام فخر الدين الرازي رحمه الله في هذا

عجبا للمسيح بين النصارى ... وإلى الله والرسوله
أسلموه الى اليهود وقالوا ... انهم بعد قتله صلبوه
فإذا كان ناسبوه لوحدا ... فعليهم أبين كان أبوه
وإذا كان راضيا بأذاهم ... فاشركوهم لانهم عذبوه
وإذا كان ساخطا لأذاهم ... فاعذروا لانهم غلبوه

قوله ومن اصحاب المعاني اي الذين ذكروا معاني الحرف التي افترق عليها هذه الامة اي غير هؤلاء الذين ذكروا وهم اليعقوبية والنصارى واما نسطورية والملكية والمجوس والعواد هذا **قوله** ولم يقل بالجملة الا طائفة من المبتدعة ومنهم الكرامية والحشوية هذا هو التحقيق في النقل

ان اهل السنة جوزوا من القول بالجهة لا نسبة عياض في الاكمال القول بها الى جميع المحدثين والفقهاء وبعض المتكلمين لا شعري يقول وكافة الكرامية وان قال ان الائمة اطلقوا ذلك قال الامام ابو عبد الله لا ادري ما اصنعه بالقول بالجهة الى الرحمن ومن يحرم من الفقهاء والمتكلمين لا يصح ولم يقع الا في محرم الا منذر كار ولا بن ابي زيد في الرسالة ومن عنهما متأول **و** لما نقله القاضي ابو الحسن عياض الغرناطي ابو بقية وكان يضع له الميعاد بالغصبة منها وكان يخطئه ابن عبد السلام وابن هارون وغيرهما من العلماء الذين تعسبين والصحيح وابن الصباغ وغيرهما من العاسيين ما ينبغي ان نقل كلام الغلاة مذا بعض الطلبة وانكره جميع اهل المجلس ما ذكر الطالب بالماكمال من الغيور وقرة بعض الجميع بكلمة انكره وربما قال بعضهم حسبيه فيما نقل **و** ذكر المولية في شرح الوسطى ان الحشوية للمجوا عسر المذهب العاسر الامام احمد بن حنبل ومن تبعهم ما تبعوه في الفروع تبعوه في العقايد وحاشاه من ذلك اما منه في التوحيد على الطريق السني ومناظرته للاهل البدع وامتحانه معهم في ذات الله مشهور مستفيض وكذا ما يوجد في بعض التواليف من تلقين بن ابي زيد وابن عبد البر وبعض السلف به فاسد لا يلتفت اليه وسببه وهم من نقله عن بعض السلف ما خرج منهم من التوقف على تاويل الاقوال المستحيلة فتوهم ان ذلك لاعتقادهم ظاهرها وحاشاهم من ذلك واعاذهم فعوا التعدد التاويل بلا تعدد الصحيحة من غير ان يقوم عندهم دليل على تعيين المراد منها **قوله** اوهم فعلم خيالا له قال المولية على قول ابي عبد الله الحوفي

وكل ما يخطر بالجوانح ... من التصورات والجوارح
فرب الله العظيم المالك ... جل وعز بخلاف ذلك

وفيه تنبيه على الحصر مبنية على ما يتبادر اليه الخيال الى موهوم تبارك وتعالى لما اجمعت عنه الابصار من ادراك بصورة ما البقته من المحسوسات الجسمية والجسمانية كالوجه تمام كلامه **و** سمعت شيخنا الامام ابا عبد الله البيشتي رحمه الله يقول لما سئل ابو زكريا التلمساني عن المومنين اذا رأوا ربهم يوم القيامة هل ينفي ذلك عجزهم عن الرؤية باجاب بعدم التخيل لان ما في الخيال مثل لله ولا مثل له **و** تكلم فيه شيخنا ابو عبد الله المذكور بان دليل الوجوب انما قام على استحالة وجود المثل الخارج فلا يعود اليه من التوابع وغيرها الا على استحالته في الخيال او في الوهم هذا كلام الشيخ فهو بحث منه في جواب ابن زكريا والتقاد عليه استبعاد له لان قول بعضهم التخيل ودليل الاستحالة الا ينتقل على الله سبحانه **قوله** لغير ذي لغير هذه البيتين انشد مما الشهير تسلاني في النهاية وينسبان للاي على بن سينا وقيل هما للاي بكر بن الحاج السرقسطي البياسوبي وقوله ثم ان الاوضاع حال على تقدير صيرا متحيز مغير

الموجود او عينه بان كان عينه بان نقول موجود موجود والمغايرة كالمتغايرة فيصح ان يعطف احدهما على الاخر وان كان غيره
حتى انه يرفع التناقض بقولك متغير ولم يتغير مع قولك موجود بتغير غير موجود بالعطف يوجب الاعتراف
بتغاير المعنى في العقل شعر بسده لبابه المقدمات الكلية بتبيين الكلام المخترع وقد انه قال ان المعنى
تقتضي الحوادث الدوثية والبيانية والبيانية اخرى شيء واحد وان اختلفا في العبارات فقط تعرضت عليه
الحدوث والبيان ولا يتبين له بينهم مغايرة كلية واحد راجع خاص تحت جنس منها بناء على وجوه ان حكم عليه
وبه فالمغايرة المعقولة دخول في جنس الكلام بنية والوقوف تحت اللفظ والاعتراض المعنى كيف ولو تقرر
في تقرير العبارات وتغايرها اللغات لاستغلت المعقول بانواع التماثل في المتماثلات والاختلاف في المختلفات
ومعرفة ما تشترك فيه المختلفات والاختلاف وما تعرف وان تخالفه اجناسه ليتسع طالب الاشتراك منه وطلبه
بالعطف واستثنى معتزلة البصرة كونه جل وعلا مريدا فقالوا مريدا بارادة لا في محل تعليلهم المريدية
حيث قالوا مريد بارادة قائمة بذاته زعموا ان الصفة النفسية تعم وواضعيهم خروج كثير من الممكنات عن ارادة
الله وقالوا بحدوث هذه الارادة استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى وقد قامت به ارادات اخرى لما اوجب الحكم لله
لظاهر الدليل وتعذر كلا والمولى يفعل الوامر لحادث او الثاني بارادة حادثة لذاته تعالى فاخرز عن سمات الحدث
مريد للحوادث بارادة حادثة بصور الارادة قائمة لا تزال ولا تتعلق ارادة حادثة بمراد غير مستمر ومستمر اكتفاء
بمشيء وجنبي بزعمهم على معلوم حادثة كذلك بارادة تتعلق لا في محل ثم لتتعلق بما لا تتجزأ من الحوادث
ثم يلزمهم ابطال قيام الحوادث بذاته تعالى الى اخره فتبين ان هذا الالزام تكرار كالذي قبله فانهم ذكروا ولا حيث قال فالوا
بحدوث ثلاثة امور كلها مستحيلة اعرضا تجدد احوال الحادثة على ذاته تعالى ثم على ذاته ثم على ذاته ثم على الاخر وفي
تخريجه ان المعقود من الكلام اولا الزامهم حدوث الذات من حدوث الحكم والمعقود من هذا الثاني
الزامهم الوقوع بما قرروا منه بقولهم لا محل له ثم قالوا ذلك ليتلافى الحوادث بذاته تعالى وحكم ارادة
الحادثة حادثة فقرر قامت الحوادث بذاته تعالى بما تجزأ منه وتعوا به والله تعالى اعلم قوله وذهب
الكعبي وابنه واتباعهما الى ان كلا من صفة النفسية اصلا بمعنى انهم انكروا كون الباري تعالى قادرا بقدرة اخرى
كونه محكما متقنا ولا العلم كونه مريدا حيث ردوا في السمع ومنزلة القول بما يقابل قول معتزلة البصرة والى جنبهم على
نفي ارادة بالكلية سوى ان القول بانه مريد بارادة حادثة تتبين بطلانه من وجوه وكونه مريدا لنفسه بخالف
اصلهم من ان الصفة النفسية تعم ولم يتضح لي نفي خلافه قال المخترع واما تاويل البخاري وموهله
لفظ ارادة على نفي التعلقية والاكراه ونفي التعلقية والاكراه ونفي الحدث فمتضمن لما يعني عنه حليته في
حصول النفي لقول مراد بلا معنى لظاهره الى المراد عنده ثم ان الكعبي قال ان علم الباري يغني عن
ارادته ومنزلة من يرى ان يدرس في الاسلام نفي الصانع المختار قال وقد بقي لي ابدا انه اخر منزلة المرء
ومذهب الفلاسفة جانبهم قالوا ان الباري يعلم وجيث انه عقل ذاته وقالوا بدل من المعروف العلم العقل
والعلم ذاته تعالى يعلم الباري يقال علم العباد تعالى والعلم العقلي يصدر عنه العقل الاول

ان المغاشمة لبطنه **قوله** ز ح انه جزء حقيقي احترز بالحقيقي عن الجزء الخارجي فانه اعم من الحقيقي
وهو عند المناطقة ما اندرج تحت اعم موجود يباينه صادق على ما فوقه فيشمل النوع للعين والنوع والجنس
وغيره لكن قيد بالمندرج تحت الماهية ليخرج نحو الحيوان الموجود تحت الجسم النامي ثم قوله **قوله**
بمعنى اطلاقه الكيفيات على بعض صفات الله تعالى الى آخره اعلم ان هذه الكيفية التي فسرها بما الوجودية او النفسية
او السلبية لانه يتكيف به الوجود او العلم او القدرة ونحو ذلك ولانه تتكيف به الذات اي تتصف فان يريد هذا
المعنى لشيع اطلاقا فقط بل يلزم التجرد والتغير وهما باطلان فيمتنع واما الكيفية في الله تعالى بمعنى
الشكل او الصورة او التجسيم او التشويع فلا شيع بمعنى بعضا وتستحيل في حقه تعالى **قال**
الامام ابو المعين رح ما ذكر المخالف رح قال من اثبت كيفية ازلية لله تعالى فقد اثبت معه قديما لا موجد
يتحقق التغير من قبله ولو وقع الشيء عن تلك الكيفية أي مع انه يلزم ان يشكل وهذا يجعل الوحدانية
في ذاته وان كان في صفاته فان الصفات اما كيفيات مختصة او اضافات او نوعا ثالثا تبارك
الله رب العالمين الخلق فان الشيء اذا تكيف اذا تشكل وتشكل ولهذا يقوم العرض يكيف له اذا حول له
واعرض ولا شكل له وحدت وصار بينه وبين استحالة كيفيته **قوله** رد الحكماء في تعريف الكيفية
بانها مستقر عن نسبة اخراج للاعراض النسبية كمقولة الحق والبعد والاضافة **قوله** وبانضمام احترز
عن المقدار ونحوه من مقولة الكم **وقوله** لذاته خرج الاعراض الجسمية وحلها ايضا والتكيف وان انضما
بانضمام الجسم الى قابلين بما به على اختلاف الحكماء ان العرض يجوز قيامه بجوهر الجسم **قوله** ومبنى عنه
اي بمتعلقه اما حقيقة او اضافة : مراده ان ما مع لمعلولين بناء على ان التعلق اضافة كما يقول الجبري ومتعلقه
وقوله او احكام لمعان واضافات هذا في المعنوية كالعالمية واما حكم لمعنى اضافة فاق
للتفصيل ومعنى الكلام يشعر بان التعلق للمعاني معنوية وفيه خلاف **قوله** فان اراد الامام ذلك
والكلام راجع معه الى مناقشة لبطنه الى آخره يعني ان هذا انه على المعاني والمعنوية اضافية ان
كان باعتبار وصفها اضافة الى سبي التعلق يكون مجازا فالمناقشة معه لبطنه لانه لبعد مرمم
ان الصفات نسبية اضافية واراد كلام البعض ان العلم والعالمية مثلا اضافة اي نسبة بين الذات والمعلوم
والمراد اخرى معنوية اي اضافة اثبوت لها الخارج فهذا تعطيل لهم بنسب اليه السبعة **قوله** كما قال تعالى
في الحوادث ابتداء ولزما بعد : وفي شرح المصنف رح عضده ولزما بعد وكذا في التلاوة **قوله** وفي قولنا النفي
والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان : في شرح المعالم ان هذا مما لا يتم تصور معقول النفي والاثبات والاجتماع
والارتفاع **قوله** انه بناء على رأيه في التصورات انها كلها يتم مكتسبة : ورأيه هذا هو ان النفي لا يعبر
الا العلم التصديقي وان الحدود والرسوم لا تكتسب بها التصورات ومعه نزاع طويل في هذا وانظر شرح
المواقف للشريف زكريا وفيه ما لا مزيد عليه **قوله** ثم الجواب للاخير الى آخره : مبتدأ
لما يحكوه من الشيخ الحبر الناصح موجب للاشتراك في كيفية البصر اي العالمية بانه بامر العظيم و
العلة العقلية يجب عكسها كطرفها وكذا رح ايضا بان العلة اما تكون عين وجوده او امر خارج عنه

على المسمى حقيقة واختلافهم على التسمية مجازا والآخر يعد شروحه منها كما استفاد ابو منصور الماتريدي من علماء ماوراء النهر الى أن اسم حقيقة بهما مستعمل في كل منهما وقال في المستعمل الحقيقة هذا ما يقتضيه هذا الخلاف بعد أن اسم هو المسمى أو لا كما يقتضيه ظاهر اللفظ حسبما اقتضاه قول الخشوية وعلى هذا الترجمة ابو الهادي مراد الاسم **و** على هذا الخلاف على معنى أن الخالق والرازق ونحوهما فراسماء الله تعالى بمعنى هل يقال بعد سماء الله لو غيره وكذا الله تعالى صفته تعالى كالعليم هل هو مشتق أم لا شم يا أن الأول والآخر ونحوهما يقال فيهما مشتق وصفات الفعل كالخالق والرازق غير مشتقة وصفات الذات كالعليم والقدير لا مشتقة ولا غير مشتقة وقيل يسمى مشتقا باعتبار ما منه الاشتقاق وإن كان له بعض اعتبار صفة كالعليم أو بعض الرازق والبعض قيل المختار وهذا مختار الخلاف إلى العباس بن شريح في معنى الاشتقاق اسم مأخوذ من السمو فإن المسمى قد ارتفع لغيره له في نظر الغير ابن برهان في البرهان شرح مختصر الخلاصة **قوله** وبهذا صرح بعض المتقدمة في زمن الغزالي ليس هذا المتقدمة الزمن الخلاف يدل كان فرحكي عنه مثل هذا في شرح الصغير وهو من أهل هذه المقالة لأنه لم يكن في عصر الغزالي بل هو سابق عليه في عصر شيخ الغزالي وهو إمام الحرمين وكذا قوله في شرح الصغير وحكى عن ابن حزم أنه قال في الملل والنحل أن الله تعالى قادر على الخلاف الأولى أن قال الشيخ بعد ذكر الاستاذ أبو إسحاق الإسفرايني أو من أخذ منه هذا المشرح واشباهه ذلك يجب عليهم التركيب لم يسلم عليه السلام فإن أبا المعالي لا يريد بقوله هذا المشرح ابن حزم وإن أشار بذلك إلى الاستاذ أبي منصور على ابن حزم لأنه الاستاذ في طبقة شيوخ ابن حزم **قوله** في الاستاذ ستة فما في عشرة وأربعمائة **و** ابن حزم سنة ست وخمسين وأربعمائة وإنما أراد بالاستاذ بالشرح أول من سبق إلى هذه المقالة فما نظن من هو **قوله** وذلك منهم جعل جميعا يتعلق به الاقتدار والعجز من الأول متعلق القدرة هو الممكن وهذا أيضا يتعلق العجز ومتعلق القدرة من حيث جنسه وأما العلم فإنه يتعلق بالأجناس الثلاثة وكذا الجهل وسائر أضداد العلم وكذا البصر إنما يتعلق بالموجود وبه يتخلص الذي هو أخص فإنه يبقى الحيوان من الموجود لا غير الموجود فافهم **قوله** والثالثة مغالطتهم المعقول عن درك الظاهر للمحشري كلام حسن مناسب لما قبل على قوله تعالى بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما لم تأت تأويله قال بل سارعوا إلى التكذيب بالقرآن وما جهلوه بديهة السماع قبل أن يتفهموه ويعلموا كنه أمره وقبل أن يتدبروه ويقفوا على تأويله ومعانيه وكذلك يفعل جهلة هؤلاء بما يجهلونه من علوم الدين إباء كما تسابق الفلسفة على التقليد من الحشوية إذا أعثر بكلمة توابوا منشأ عليه وأنفوا أن أحد من المتكلمين فهموا المعنى ويبان له سقامة إنكارهما في أول وهلة وانشار منها قبل أن يحسن إدراك العامة سمعه من غير بصر عجز أو بصائر له لم يتسع عليه الحاصة مزيته وبصائره ما عرفه من العلوم **قوله** والبعض على مقتضى التشبيقات الشرعية استعمال العقل على مقتضى تنبيه الشرع بحيث أنه لا يخرج في نظره أن ما يسوغ شرعا تأتي والتقاضي والاستاذ واخراج الحرمين فانهم وجرأ المنقول بالمعقول من جاء بباب الشرع خلاف المعتزلة فانهم متبعون للعلاسفة يجوزون حزورهم ويطلون ما يحيلونه

وسلم بالراء فزأه عليه بمعنى انه صلى الله عليه وسلم من قراءة حفصة له سورة الحج وهجازه بيع بيه
جبرة والراء لمعنى يستحيل فيه الراء لثقل الكسر فيه الراء انتهى و قال شرف الدين الطيبي كلام الله تعالى
يطلق على الكلام النفسي القائم بذاته الذي ينتفي بجزء ولا صوت وعلى الحروف والاصوات الدالة عليه
التي هي فعل القارئ وقراءته وهي حادثة والسماع يطلق على فرع سماع الاصوات السماع وهي
حادثة للعرف والاصوات ويطلق على ثمرة السماع وهي الفهم وهذا راجع اضافته الى الفرع بقوله حتى
يسمع كلام الله ان اريد به هذه الحروف جاز لان ذلك الاصوات السماع الذي هو سبب
لفهم الكلام القديم وان اريد به حتى يفهم كلام الله كذلك المراد بالكلام الكلام النفسي القديم ولا طلاق
يجب التنزيل على ما تقرر عليه الدلائل من ان الحوادث مجردة الاطلاق المحتملة للمجاز والله تعالى
اعلم و قوله بل لما كانت هذه الاشياء دالة على كلامه جل وعلا اطلق عليها كلامه : هذا الاطلاق
واخر وهو اطلاق كلام الله على المخيل في الصدور وعلى القراءة وعلى الكتابة كقوله تعالى حتى
يسمع كلام الله وقول عائشة اقرؤا ما شئتم فتسمعون كلام الله وكان يفعل في صدري كلام الله
وقول عائشة وهيئوا يا اطلاق اسم المدلول على الدال عكس اطلاق الدال وارادة المدلول كما مر في الشيخ دليل لما كانت هذه
الاشياء دالة على كلامه جاز وصح اطلاق كلامه عليها اطلاق واسم الدال ايضا وليس لما مر كذلك بل هو على
ما حققناه اولا كما اشار اليه في شرح التصريف وقد اطلاقين معا حسبما ذكرنا ويحتمل ان يكون قوله وبيا
اطلاق واسم الدال على المدلول راجعا الى اطلاق واحد وهو بعيد لا يلتئم معه الكلام و لهذا قد رجح في بعض
النسخ من يا اطلاق واسم المدلول على الدال ونصه في شرح التصريف واعرب مزيد اهل الجوع كلام الله
تعالى حقيقة اي اطلاق واسم المدلول على الدال ونصه في شرح التصريف واعرب مزيد اهل الجوع كلام الله
تعالى حقيقة اي اطلاق واسم المدلول على الدال ونصه في شرح التصريف واعرب مزيد اهل الجوع كلام الله
وكذا اطلاقهم على هذه الاشياء انها كلام الله لا يحمل لا على الحلول الذي تتبين استحالته لكل عاقل بل لما
كانت هذه الاشياء دالة على كلامه جاز وصح اطلاق كلامه عليها اطلاق واسم المدلول على الدال وعكسه
وقد يطلق على كلامه تعالى انه موجود في هذه الاشياء بمعنى انه موجود فيها مجازا وكما الحلول لا
قوله وان الشيء له وجودان اربع الى اخره : هذا توجيه اطلاق كلام الله على القراءة والكتابة و
والمتخيل في الصدور والوجود الاظهر هو العيني والرقمي تابع له والنسبة الى الرقم والكتابة بالصاد دون السين
لان تلك الاشياء اختلفا باختلاف الاعراب وهذا لا يجري له وجود في الخارج وهو مقلوع ووجوده
في الرقم وهو اتباعا في الخيال يجري وجوده من صوره ووجوده في اللسان كقولنا سمعت زيدا يذكر الخبر
واخباره كذا اسم الدال عليه ووجوده بالبنان وهي الكتابة الدالة عليه ويطلق عليها اسم الخبر كقولنا
الخبر في كتاب زيد او كتبت الخبر ووضحه ايضا لسعد اطلاق كلام الله على قراءتنا ونحو ما بان جعله
اضافة مختلف فكلام الله في المعنى الثاني اضافة صفة الموصوف كعلم الله وقدرته وهذا زيد وجبته
وفي الحادث اضافة صفة الموصوف كعلم الله وقدرته الى محالها كغلام عمرو وثوبه **قوله** لان الاول

قيل فالتقدم الزماني وجماعة الاستعارة وكان ويروى للاباية الخ قوله والاستعارة معطوفا معنويا
هذا وكانت تبعية او اصلية تحقيقية او تخييلية او غير ذلك قوله تجرد بيت يشعر بان امرأ القيس
لام جعفر بن للشماخ بن ضرار المطار وسوء تعبير ويحتمل ان يكون التقدير ولو علقت المطار ذي نجب
عجيجا ان ظعن صياحها وعلى هذا التقدير يكون العجيج حقيقة وعليه تاويله قوله قوم ويحتمل ان يكون نجب
بمعنى تشقق ولم يره الصباح الذي هو خبر المبتدا بقوله طاح الثوب وانطاح ان تشقق والتشقق الثوب
حقيقة اجيب بتشقق الجبل ويكون المجاز في قوله من جزاء لا به قوله نجب وعليه تاويله الحزون واجيب
ايضا بان يقدر التكبير بالمصدر بتشقق الحقيقة ويرجع المجاز الى الهيئة المركبة والتبعية من غير انقلاب كقوله
تعلى ومكروا مكرا او مما يحتمل ان يكون التوكيد بالمصدر ضروريا لكون الجبل ويحتمل ان يكون موضوعا فلا يحتج
به **قوله** والوجه الاول يعود نظره الى آخره لما اعترضه السيد بما اعترضه الشريف وارتضاه
هذا يرغب منه ونضه ومنزاره عليه انه قال لان الزمان اذا اشتمل على الوجود الحادث لقيام الدليل على تناهيه
فيستحيل حينئذ ان يتناسى به التناهي والا زمان الحوادث تتعرى بالواحد والعدم تناسيها يجري
الى انها حوادث لا اول لها واشتمل الزمان حينئذ على ما لا يتناسى به وجوه ما يخالف العدم فان وجود العدم
غير متناه ولا ينصرف بالواحد على ان الواحد فلا يتسع ان يكون منعما عدما لانتناسي غاية ما يتناسى
ومتوسطا الى آخره ابو اسهل الصعلوكي وقال يجوز ان يعلم الباري تعالى انتناسي وابو اسهل سلم من كيام
ولم يتسع به المتكلمين **قوله** كتقدير خروج بعضها عن الجملة ونسبة الجلتين ولزوم تغير ولا خلل
والاجزاء لما لا يتناسى فان قدر عدم بعين الواجب عاد الجواب الى الحادث سلمنا ان القطع
والتطبيق ان كتقدير خروج بعض الحوادث عن جملتها والجملة ان جملة الحوادث وجملة ما بقي بعد خروج
البعض حوادث حركة العقرب من طرف الى طرف مع ما بين الطرفين الى الزمان الذي بعض الخارج منه من الزمان
الى الطرف الثاني تنسب احدى الجلتين من الاخرى وهو معنى تطبيقهما احداهما على الاخرى فيلزم تغير وداخل
والاكثر لما لا يتناسى انه لا معنى لان التعقل الزيادة به احداهما **قوله** فان عدم بعين الواجب
عاد المحال الى الحوادث سيجيء ان كون زمان القطع والتطبيق لا يخرج به علوم قديمة له نهاية لما
ذكر انا نفعلها بعض الحركات وفرضنا ما يخرج الى الوجود كل يوم حادثا فلما كانت قبل حصول
ذلك القطع كذلك ما لا نهاية لفرضناه محكوما والعلم القديم واجب الا يقبل العدم والتغير وعدم بعين الواجب
محال **قوله** وكذلك لا نسلم ان الجمع بين عدم النهاية وانتفاء ما لا يخرج منها الوجود لما ان الوجود
العلوم القديمة بل تقتضي وسيأتي ما يدل على ان الباري تعالى الحوادث لا اول لها وتضمن لزوم
حوادث لا نهاية لها لا تقتضي ما لا نهاية له عددا قبل هذا او جزء منها وان لا دور التشابه اهل
الحق مثله وقد مر تقرير **قوله** وكذلك لا نسلم ان كل واحد منهما يعرض لجنسه
بل كل منهما وقد يعرض فريق من هذا اشارة الى الدليل الثاني الذي ذكره وسيأتي قوله ايضا يلزم على حوادث لا اول

هذا ابتداء كلام
على تعليق بوجود الحوادث
على تقدير الواجب
وانها يجب ان لا يعدم
النهاية بتوقفها

المتعلقة عن بعض ما تصلح له والجواب بمنع الملازمة مبني على ان يكون معنى لا يرتفع تعلق صفاتنا الا ان يرتفع مطلقا
بالشيء او لا مع الصحة واما لو كان المعنى لا يرتفع مع بقاء الصحة فلا يكون الجواب بمنع بطلان التالي في قسم
قوله لصحة حمو لنا عن احد المعلومين مع بقائه الاخرين بان انه لو كان العلم المتعلق بهما واحدا لزم عند الذهول
عن احدهما اجتماع الضدين عليه فان قيل لو تحرره بلا تناقض لاختلاف محليهما لتعلق بجنس واحد والذهول عن احد المعلومين يقوم بمحل
العلم الذي ابيا او لاختلاف المتعلق على ان من اجاز اجتماع العلم والجهل وعلى محل واحد اذا اختلف المتعلق ومن
ابن بطال الذي ذكره المؤلف هو معنى قول الشريف زكريا لو جاز ان يتعلق العلم الحادث بمعلومين غير متلازمين لا استحال
تعلقه بواحد منهما دون الاخر بخروجه من صفة نفسه وانقلاب ما كان واجبا جائزا مستحيلا الشيء وذكر العقد
دليلا فيه طول وتفصيل على امتناع تعلق القدرة الحادثة بمقدورين وقال هو المقرر في العلم وخصه لو فرضنا قدرة متعلقة بالذات
من مقدورين واحد من المتعلقات فاما ان يصح ان تتعلق بذلك اولا والقول بالوجوب محال وحينئذ احدهما اضعفنا القدرة على
بعضها مع جواز التجزي على البعض والثاني انه يلزم منه ان لا تجوز القدرة على بعضها مع جواز العجز عن بعض ذلك لا محالة
ضرورة جواز معارفة احدهما الاخر فان قيل يجوز تعلقها بذلك مع جواز ان لا تتعلق ويكون تعلقها بما تتعلق به جائزا اقتضاء
الاختصاص بمخصص بما يوجب كونها متعلقة وهو محال فان صلاحية الاقتدار على البعض دون البعض يجوز لانه يجوز ان توجد
قدرة وصفة نفسها التعلق بالجميع ونوجد صفة نفسها التعلق بالبعض فيما دل ان القدرتين متماثلتان او مختلفتان
والقول بالتماثل مع الاختلاف في بعض صفات النفس محال والقول بالاختلاف لا يخلو اما ان يكونا ضدين او لا ولا يصح القول
بالتضاد مع عدم تنافيهما في الحكم ولا تنافي والقول بالاختلاف مع عدم التضاد يلزمه صحة وجود احدهما مع ضد
الاخر فيلزم القدرة على البعض مع القدرة على الكل وما تعلق من ذلك وجب لو تعلق بجزء الشيء مع القدرة
عليه وهذا كله واضح على ان يسمع البرهان الحاصل على امتناع تعلق العلم الحادث بمعلومين بخلاف العلم واحدهما مع الجهل بالثاني
قوله الا ان تفرد بحسب تفرد المتعلقات التي عرفنا انها لا تتناهى بل هي في سائر العلم والكلام والقدرة
والارادة غالبا لان ادراكنا لتناهي متعلقاتنا قاما بين انما تقابل بها هو في الحياة اجمالا ولا يتناهى اولا الى اخره ولا يلزم
على التعدد ايضا اجتماع المثلين وتحصيل الحاصل وعبر عنه في شرح الوسطى بقوله يلزم عليه ان يقوم بنا ما لا يتناهى من
الوجود ولا عبرة في قسم المتعلقات على عدد المتعلق بها اذ لا اختلاف في قسم ذلك مع استواء الصفات يستلزم
الافتقار الى المخصص ويلزم عليه الحدوث ولزوم اجتماع المثلين لوجود الوحدة لذاته واستحالة التركيب فيه ولزوم
عموم تعلق المتعلق من الصفات فيتعلق العلم الاخر بمثل ما تعلق به الاول ويلزم عليه الاستغناء عن الحياة وعموم
اي الصفات المتماثلة انما تتغاير بحسب اختلاف المحل والمتعلق او الزمان واذا انتفى التغاير لزم الاتحاد ولزم
تحصيل الحاصل من لغو الزائد عن العين واما في الحياة فانها ان تعددت الذات ما هو لازم لتمام كونها حقيقة عالمة وذلك
حاصل بالحياة الاخرى والعلم الاخر واما ان تعددت الذات ذلك اللازم فيلزم وجودهما بدون لازمهما وذلك
باطل **قوله** وتبين انه لا يتناهى محال ان الاظهر ابطال احالته وقد حكي ان من قال ان علم الله لا يتعلق بما لا يتناهى
هو كذا في السعد في شرح المقاصد اعترضه فقال اذا اتيا كل معلوم بحيث تونه مختارا وهو ظاهر ولا شيء

غيره

حال كون الغير محركا له ولا يصح التعرفة فيه لا شتراك وجعلت الحركة اخ وهو ان يكون ما يشترط في ثبوته
الحياة اولا وانما يليق باهل السنة خبر الدليل **قوله** ثم يبطل كونه عالما وحياة او كلاما : فلا يجوز جعل
الحياة مجازا ولان الذي يشترط في ثبوته الحياة اذ لو كانت الحياة مشروطة بالحياة لتسلسل وعلاقة المجاز انه
لا يتصف بالحياة الا الحي كالقدرة والارادة والعلم خلافا للقرافي البصري **قوله** ومذهب القدرية وهو
كون العبد يخترع افعاله بالقدرة التي خلق الله تعالى له : واتفقت القدرية على ان القدرة التي في العبد يخلق الله
لا يخلق العبد لانه لا يرجع الى التسلسل اذ يخلقه العبد بقدرة اخرى يتسلسل **قوله** ثم تعلق سبحانه
باسقاط التكليف به بعيدا واثباتا : التكليف ينقسم بان ينهى عنه والتكليف باثباته بان يؤمر به ولا ينهى في
الشاهد من علوب حاله هو يليه من الوقوع على من يشا منه بان يقال لا تفع ولا تفع عليه ولا يؤمر بالوقوع عليه
بان يقال له قع عليه ولا تقع عليه وهذا امر تعسر لانه يؤمن بتلك الحركة ولا ينهى عنها **قوله** امارة على ما شاء من
ثواب او عقاب او غيرهما الجعل امارة على الثواب بفعل الواجب والمندوب والكف عن الحرام والمكروه وعلى العقاب
بفعل الحرام والكف عن الواجب وعلى غيرهما الذي هو عدم الثواب والعقاب فعل المباح والمكروه والكف عن المندوب.
وكذا الكف عن المنهي فلا ينبغي الاشتغال **و** في شرح ابن شعيب من فرع التكاليف كلها الى انها اعلام والله تعالى
لما جعل من افعاله بحكم اختياره امارة على الثواب كالواجبات والمندوبات او على العقاب كالمحرمات او لغيرهما امارة
على شيء منهما كالمباحات والمكروهات والحكم بالصحة والفساد اذ لا سبب له والله سبحانه يحكم ما يشاء ذكر
وبعدما يريد لا يبعث محمدا عليه ما تبارك وتعالى التنصيص وهذا لا ينافي ما اعتقدنا لانه تمثيل ثم ينبغي ان لو خولف الواجبات
في المحرمات وترك المندوبات في المكروهات **قوله** لكن الدلالة في ذلك جعلية لا عقلية : هو علة لقوله او جعل
غيرهم في مكانه يجب لا يدرك بل والصلاة على الثواب والجزاء والدلالة على العقاب بل يجوز عكسه لو يكون الدال على
الثواب الكفر والقول مثلا وعلى العقاب الايمان والطهر مثلا وهذا من دلالة الجعل والصلاة على الثواب والشرك
والزنى على العقاب بالوضع والجعل التحويل لا بالعقل حتى لا يصح ان الدليل العقلي لا ينصرف مدلوله في كل
يلزم من انقلاب الدليل شبهة والعلم جهلا وقلب الحقائق محال **و** يصح ايضا ان يكون تعليلا لهذا ولقوله فتلك
جعله مجردا عن غيره اي يصح ان يجعل الفعل المجرد عن القدرة محركة امارة على الثواب والعقاب لان يعلم الاختيار
ليس علة عقلية لما هي تربيا على غيره **قوله** لانه مرجعها باسقاط التكليف بالفعل الذي لا يمكن التعبير بما عادة
من الانتصاب في وجوده وعدمها الشار بقوله عادة الا ان عدم تمكنه حيث لا قدرة عادي لا عقلي لان كون العبد
مختارا متمكنا والفعل في وجه طاقته ووقوع بين جنب الظاهر والعادة **واما** بحسب الفعل وما في نفس الامر فليس
في طاقته اختراع شيء منها وانما يليه بحسب الا ان فعل العبد صحيحه لا اختراع له **قوله** ولا غنا في الاحكام
الشرعية سيما بالنسبة الى من جرى على مجرد اصطلاح : الذي عثروا عليه منها هو بطلان ترجيح الافعال ونحو ذلك بجعله
عليه وهذا امر يجري به ينضبط معه لكن لانه من جرح الشيء وغاية في بعض الفروع بالخيار والجبر الخلو ومرجح
الجمادات كالمولود والثوب والبناء **قوله** ومسئلة العلم مع خلق الداعي والقدرة هي التي خلقت لخصم المعتزلة

علي الحضة القرابقي علاقه
الخصم المعتزلة

تعالى عليهم في هذه الرحمة ومعنى عنوان كتاب التعاطف بينهما ما سبق في الرياء تعاطف المؤمنين في أعمال الطاعة التي طلبها سبحانه وتعالى ومرضاته عليهم بلا واسطة وبالله تعالى التوفيق ومعونته في التعقيب يأتي ما يشبه الترجمة أما شبيه بمعنى أن بعض صور الخيبة والتعاطف في رجائنا لما رفع الله عنه في تعميمه أن صور الخيبة برحمة الله والتعاطف في رجائنا بأن عمل المذنب أهل السنة في نفي علته أعمالهم والله ليس الأجر الفضل كما أخذه المؤلف رحمه الله تعالى عليه **قوله** وهذا النفي بعض بعضهم الكسب الى آخره هذا التعميم بعض الإمام أبو العباس ابن البناء المراكشي بقوله في بعض تآليفه فطن في الكسب كل أجير يغرم تبعيضه استطاعة على قاعدة الإمام والإجماع ولا يرد أن الغرم ينعه من أعمل ويجبر على الأداء فلم يغرم أو يجبر لأن الكلام عند الله تعالى هل يقدم أو يحجم لا بعد الكلام عند الله تعالى هل يقدم أو يحجم لما يجر ونفسه من إرادته وشهوته وما يقدر واستطاعته ويجبر الوقوع بعلم أنه كان مجبورا في غير اختياره دليله الأبدي الوقوع فالجبة التي أقدم وأحجم عنها الحركة نسبه والجهة التي هو منها مجبور فيه الجبر وكلاهما هو والكسب من حيث الخليقة والجبر من وجه الخليقة والتكليف والثواب والعقاب كان لقدرة الله تعالى على الكسب من وجه الخلق على الجبر من وجه الجبر وهذا الغرر كاف في إزاء أن يسير الإيمان ويفضي تركه الخوض في تقرير المسمات والأجوبة عنها وترجيح الوجوه مع الخصوم فإنه وإن كان من المرابعة ومحاربة كلامية فيها البتة احتاج في غير إعراب وبسط وصعاب **قلوي** الأولياء لأن قدرة الله أن الصالحين يكرمهم الخوض بكلام الفلوي وموجز الكبير الوجوب **قوله** لأن الغرر الحاصلة تتعلق بغرور لا في محلها: يخرج وهذا أن الحاصل الخارجة عن محل الغرر ليست مكتسبة للعبد ولا يخلق عليها لذلك في اصطلاح المتكلمين وإن كان قد يخلق لها عليها كسب النفقة والعرق وجزء فيها التكليف والثواب والعقاب والعظم والتعزير والغرم وإن لم تكن مكتسبة لها كان خلق نفقة عند كسبه عادة أو نحو التكليف في تلك الأمور الخارجة عن محل القدرة كوجوب جماع الكفار وزجر العصاة وتحريم قتل الوصي من يشغل الأمور الذي هو سبب عادي في وجودها كما ذكر العبد وسنذكره ونخرج له ما هو مقدور له **قوله** دائم زعموا أن الطبيعة توجب معها ما لم يمنعها مانع: يدخل في المانع التعارض المرجح إذ تأثير الطبيعة توقف على شروط وانتفاء المانع **قوله** وليس كالعلل العقلية الموجبة لأحكامها لذا فإنه لا يجوز أن يمنعها مانع هذا كالعلل بها المسببة والبواعث الملابسة وحركة الماسح حركة الخاتم أو المفتاح ونحوه لذي مسلم ومقدم ما على العلة **قوله** في التوليد بينهما فرقوا منه ونسبة بعلمه البته مع أن الموجب مختار لجواز العجز عن المسبب حركة اليد كونه فاعل السبب حركة الخاتم فيلزم ولا محالة أن يكون الباعث فعل فاعل كالعجز وقدرته وزواله ونحوه لذي لأنه الفاعل للعجز وقدرته وتحريكه والباعث على البعد وغيره مما من أسباب الفعل **قوله** ونسب حصول الفوز الذي لأجله يفعل بما يناسب الفرقة على قدر اختيار المسبب بموجب فاعل السبب الذي لأجله سبب الفوز الذي حصل الذي سبب البه الفوز حصوله الذي على تسبيبهم الزائية في قوله اجتمعوا على التولد بأن الفعل المسببان واقعة على حسب القصود والدواعي **قوله** فعل فوج لا يزال مقدورا الى حين وقوع سببه أو ليتم يجب ثبوته بين قطع أن القدرة فيه: في هذا التعبير

عن هذا القول اشارة الى توجيهه وهو أن المسبب اذا وجب عقب وقوع سببه لم تتعلق به القدرة اذ لا تتعلق بالواجب
قوله والموسى المبرد للام: بفتح الواو وسكون الميم وآخره زاي وقال الوسماء: الخياط المقرض واختلفوا في سبب
اسم بهذه العشرة بفتح وفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الراء وبعدها ألف ثم همزة وقال الخليل: أبو البيداء
جوابه على أن الاعتماد يولد اقتدارا وأجراء وفرضنا هذا اقتدارا فاتوهما، والوسماء يولد العالم فاذا خلق الله تعالى
بجميع بقدرة واحدة لا اعتماد يولد الاعتماد بالقادر ضرورة بالقدرة **قوله** واختلفوا في الطعوم هل يجوز
أن تقع متولدة أم لا: معنى هذا الاختلاف أن ما يحدث ويكون بفعل الطباخ والعطار جايز أن يحدث
بتسبيب وخرقه هل هو جايز له بالتولد عن فعله أو انما هو يخلق الله تعالى ولا أثر للعبد ولا يقدر عليه بذلك الهمزة
بالفتح وتركيب الشربة والمعاجين ونحوها قال المقترح ومثاليهم الفعل يجوز أن يتولد عن فعل العبد كما يتولد
اذا ظهر به الشاهد وكذلك الاعتماد والنار عند الضرب يتغير لونها وتولدها كاف عليه ومنعه الاكثرون
وذهب بشر مرة والبغداديون والبصريون الى وقوعها متولدة هؤلاء الفيا سمي الشعر **و** ابو بشر عمل الذهب والنار طفت
وربا ذاب **قوله** ويلزمه أن يكون قادرا على ما حيا: أيضا على الجملة لا نفرض: والقدرة على الشيء عندهم قدرة على
ضده ان امكن يقولون القدرة على الحركة هي القدرة على السكون والقدرة على الباء هي القدرة على الكتب وهذا
لا يصح عندنا لتعرض قدرتنا بتعرض المقدور ولان الاستطاعة مع الفعل عندنا بلو تعلقت قدرة واحدة بالضدين
لم يتمكنوا من عقد به ارشاد فصلا بحال ان عندهم هذا وجه انعالم فاليوا الخمس القدرة لا تصلح للضدين وقالت
المعتزلة تصلح لهما **قوله** هذه المسئلة مبنية على أبي هاشم والشيخ لما اعتقدا أن القدرة عرض لا تبقى وما
تقارن الواقع امتنع ان تكون قدرة على ضده واذا كان الضدان وغيرهما **و** المعتزلة لما اعتقدت عكس هذا
الاعرض اذكر تقدمها على ما سيوجد المستقبل لما تقول في قدرة الباري ومتى به فلم ربنا **قوله** وان اجابوا
عن قولهم تعرض التولد بتلك الامور التي أوجبها بأنها انما لم يجز التولد بعرض الشيء لعرض الجزاء هذا: بيان تعرض الجزاء
أنه يفضي الى الضيق بفرض الطعام والشبع والري بفرض مزاجا، وريه والاسقام بفرض بعض وخوه
والتسقم وكذلك الطبيب قد يعالج المريض ويبرأ وقد يفضي به الفرض بسقط اشاره تسقط وتعميم
الخاطب والتعميم والتجميل وبعمل وتوجيله وبوجل وكذا الحرارة عند الشمس قد تنفع **قوله** وارتفاع الجزء
الجميع محال ارتفاع الجزء سواء يوجد قليلا بأن يقال الذي اجزاء اجزاء الجسم بعينه وكان محالا لان الكلي
لا يوجد الا في اجزائه وهو وجوده منفصلا عنها فان الجزء قد منها سواء الثاني جزء بعينه هو القسم
الثاني وان جزء قد يوجد ولا يتبع بعضه والتباين به والله اعلم **قوله** والغرض ان هذا
الحامل لا يحمل بالقدرة يستقل بالحمل الجميع الاجزاء هو ليس تقع لما ولو يقع في قوله لا ليس تعيين جزء بأولى
من جزء وذلك ان الحامل لا يحمل الجميع لتعين وجه تعيين الجزء المحمول وهو ما يلي الارض مثل نكرة
الدقيق على اكثر منه وكذا الآخر وآخر مجملا ما ولو قدر مستقلا بالحمل بلا وجه لتعيين جزء **قوله** عين ما تولد
من فعل الحامل تولد من آخر لانا نقول: ان يقال الفرض ان كل واحد من كل جزء ما تولد من هذا الجزء من فعل الحامل

قوله وإذا اتحدت بالنسبة اليها الى آخره فعبر المصنف عن نكرة في السالبة الكلية إتمام كلامه في كون
التنكير بدل الجمع للمعول وكون التنكير بدل التنكير ... على بيعها والنفي يقع على ... في السالبة الكلية
طرفه مكذبة للموجبة الكلية كما تقدم السالبة الكلية لان الكلية أخص من الجزئية فيدل أخرى أن الأخص مع
كذبه أعم أيضا وتكذيبه في تبيين ... لأنه إذا صدق أو الأخص صدق الأعم لا كذبا ... ومن
كذب الموجبة الكلية صدق السالبة الكلية كقولنا كل حيوان إنسان فإنه لا يدل على صدق السالبة الكلية
وحينئذ يوجد نقيضها مكذبة للايجاب الكلي الكلية وليس مجرد كون الايجاب الكلي كاذبا مقتضيا لصدق السلب
الكلي ولذا كانت مكذبة له وأما من الكليتين تناقض لأنهما قد تكذبان أمرين مما صدقنا كقولنا كل حيوان إنسان
وقولنا كل ابيض حيوان فالكليتان معا الموجبة والسالبة كاذبتان **قوله** اعني في كل من يقول بالعموم إلى
أن للعموم صيغا وضعت له تستعمل فيه حقيقة وقد اختلف في الصيغ المستعملة في العموم كل وجميع والموصولات
وأسماء الشرط هل هي حقيقة في العموم والخصوص **قوله** بل ظاهر كلامهم أنه مع النفي في المجرد يفيد
الجزم المجرد عن النفي وهو المثبت فإنه للعموم وانه يجب التحسين وظاهر كلامهم أن الجمع المنكر في سياق النفي
للعموم أيضا وانه كلية لذكر أن النفي لازم عن كل فرد فرد لا عن العموم **قوله** وتخريج سلب العموم في تعلق
النفي بأنه على سلب العموم في تعلقه بكل أو قوله لا استغراق أن كل إلخ أو رد في سياق النفي هل لسلب العموم
كقولنا ليس كل حيوان انسان ولم يقع كل انسان **و** قوله ما يقتضي الأدلة بتركه فلا نخرج منه في السلب اقتضاء
جامع أن وكلا كل لكل ما به لا ثبات للاستغراق لأن هذا ثابت في اللغة والصحيح منعه وعلى تسليمه فالفرق
بين التنكير والتنكير علته ظاهر فلا يتبع البناء على ورده أن كلا نص للاستغراق موضوع للعموم والتزم منه عموم
السلب وأن تحمل الحقيقة ونفي الحقيقة يستلزم نفي الحكم عن كل فرد من العموم التسلب **قوله** وقد أجيب بحمله للآية
منصوب في غير محل لأن منصوبا به غير محل لكونه لا يناسب أنه ما أجيب به أي من منع الرؤية عند المعتزلة كما اعترض به
فلذا اعترض المعترض جوابا للشيخ عن احتجاجه أي نقل الشيخ الجواب أي ليسلم من الاعتراض وأن التلمساني الذي
يحاطه ابن زكري يستدل بالآية على المنع بل لا يقول المنع أصلا وصرح بأن الآية ويقول بعض نحو الأجوبة
ويكفي نقل الخلاف تسليم هذا الجواب وغيره أجوبة أخرى أجاب بمثل هذا المعترض وشبهه من يحتج بظاهر الآية
على استحالة الرؤية فأنهم وكذا ما احتج بعد إذا من قرينة المتمدح لا ينتج سلب العموم وإنما ينتج عدم الاستحالة وأن
انتفاء الرؤية منع الله وتوقيفه وهو مقصود به أن استدلال جمهور صفاته سبحانه على افتقار التمام والمنع والتعذر
بحال الكبرياء وهو لا ينافي عموم السلب الذي تفيده أن التلمساني بقرينة المتمدح وإنما هو رد على المعتزلة في استدلالهم
بالآية على الاستحالة بعموم جملة ما قبله منصوب في غير محل **و** قيل أيضا بأن قوله وكذا ما احتج به آخر الجواب
ما نصه لا يناقض ما نقله ابن زكري أي كلامه وما استدلاله بقرينة المتمدح على الوجه الذي ذكره ينتج سلب العموم فلم
تعلق بأن التلمساني لكونه يعارض استدلاله لأنا نقول بل إنما ينتج عدم الاستحالة وأن انتفاء الرؤية منع الله
وتوقيفه وهو مقصود به أن استدلال جمهور صفاته سبحانه بأن افتقار التمام وهو لا ينافي عموم السلب الذي أثبته ابن

في تحقيق ... تقدم السالبة الجزئية ايضا فتكون مكذبة للموجبة الكلية ح

هو استعمال اللفظ في الخصوص مجاز أو بالعكس أو يعني مشترك بين العموم والخصوص ح

هل كل ح

لا التخصيص ولعل الصواب ح

التلمساني

قال الشارح أن الوجود علة الصحة ضعيف وأن قبول الرؤية ليس معللا بالعلل الثلاث إذ لا معنى لكون الشيء مرئيا إلا
تعلق الرؤية به لما المعنى لكون المعلوم معلوما إلا تعلق العلم به والمتعلقات كيفما تشترك في تعلق ومعنى
ذلك بالنسبة إلى الذات والصفات واحد فلا معنى لكون الشيء مرئيا إلا تعلق الرؤية به وبين الإدراك العام
وتعلقه وصعوبة تعقله وصعوبة التعبير لا تعلل ولا تقف على شرح وقال الأبياري قوله قبول الرؤية ليس معللا يريد
أن القبولية لا تعلل إذ لا يعلل إلا الأمور الثبوتية والقبولية ليست كذلك إذ لا معنى للقبولية إلا الصحة والجواز
ويدل على ذلك أن العالم قبل وجوده قابل للوجود طول أن تلك القبولية ثابتة موجودة للاستحالة أن
يصير موجودا وليه وزم العالم قبل وجوده أن القبولية ليست صفة ثبوتية **قوله** وإلا فموجود ليس معللا
بعلة إلخ كذا في النسخ المؤلف **قوله** وجوابه إلخ استناد إلى آخره: أصل الضعيف لبعض
وصفه وأجاب أبو الحسين البصري بأن النفي العام وإن أدرك الرؤية يتعلق ولا يؤثر ولا يتأثر محله فلا يمتنع تعلقه
بالقديم كما يتعلق بخلاف القديم وبقية الإدراكات فإنها لا تتعلق إلا مع اتصالات جسمانية وتؤثر وتتأثر بناء عليها
وهذا ضعيف وبأنه إن صح أن يتعلق إدراك الرؤية بدون اتصالات أشعة من العين وانطباعات بالمرئي وتشبيهها به ويدون
أن تصادم ومقابلة ولا يكون شيء من ذلك شرطا في العلم وإن ثبت ذلك لهم جواز أن يصح تعلق هذه الإدراكات
بدون اتصالات وتأثير **قوله** وأما الجوابان الآخران فهذا إن صح تعلق إدراكات الخمسة به تعالى إلى آخره: فيقال
هذا سؤال جواب السؤال الثاني وأن هذا لازم للجزء من علة تعلق إدراك القديم به تعالى فلم يسلم وجود بقية العلل
بعللا بجزء بقيته فليتأمل لصاحب المؤلف أن يدعي قوله مع هذا إن تعلق **قوله** خلافا لمذاهب أئمتنا عبد الله
والقلانسي ومن تبعهما في إدراكات به تعالى يعني بإدراكات ما عدى الرؤية وهذا الجواب الذي على من يسلم
أن باقي الإدراكات مختصة عقلا بما تتعلق به في المنتظم وأما المنع يختص بالأصوات والباري تعالى ليس بصوت و
لا الصوت وصفاته مما يتعلق به السمع والشم يتعلق بالروائح والباري تعالى ليس برائحة ولا الرائحة من صفاته
مما يتعلق به إدراك الشم والذوق يتعلق بالكيفيات المطعومة والباري تعالى ليس بكيفية ولا الكيفية المطعومة
من صفاته فلا يتعلق به إدراك اللمس والذوق يتعلق بالطعم والباري تعالى ليس بطعم ولا الطعم من صفاته فلا
يتعلق به الذوق وهذا الجواب على الجزء من علة تعلق هذه الإدراكات بالله تعالى معه مذهب الشيخ أي الحسن
لا كما يجوز أن تتعلق به تعالى الحواس المفارقة لأنه على الضد مع علاوة حسبما بينه عليه المؤلف وقال الشيخ أبو
حيوة الله ضعيف بالانتقال إلى الجملة والتحرير الذي نقتضيه الحال **و** بالجملة فقد اختلف جمهور تعلق بالإدراكات
بالله تعالى على ما يليق به سبحانه والجمهور على أن جزء علة الرؤية من علة الوجود وأن سائر الإدراكات تعم كل موجود
أن يصح تعلقه والصحة أخرى على الصواب لما حسبما علم بالمحسوس لأنه لا دليل على الموضوع قال الشارح أن
يعني والأولى أن يقال بالرؤية والوقوف عن هذه الإدراكات جوازا وموقوفا فيما لم يأت **و** قد اختلف
هل يتعلق رؤية صفاته تعالى بما يحصل نعم لأن منتظم الوجود رؤية كل موجود لأنه لا دليل على الموضوع **قوله**
الأول منع أن الصحة حكم ثبوتي وجوابه إلى قوله لاستحالة تقابل تعيين حاصل الجواب أن قولك لا علة بعض الجملة

على أنه لا معنى للقبولية إلا الصحة والجواز

ما يكلفهم به من الطاعة كما بقاؤهم بخلق الله تعالى لهم وإقدارهم وإنما يحسن التكليف بما ذكر وإنما أن يعلم الله أو يظن أنه لا يمنع منه ومنع ما خلقت له ولا بد قوله لما حققنا أن مذهب أهل السنة أن أفعال كلها مستندة إلى الله تعالى إستواء الخ قوله فلا يجوز أن يتصف الفعل من الكون بقدرة على الجميع ما مضى وكون أفعال الإنسان للعباد يشتق منها حتى يحسن عقلا طلبها منهم أو النهي عنها ومعنى بعضها أن أفعال إلى قوله وإن قلنا إن أفعال بالنسبة إليه تعالى على السواء الخ قوله والقبح العقليين وإن القبيح قد يسمى حكيما يريد به أن الفعل من شرع وخالف المعتزلة في ذلك حيث قالوا الحسن والقبح العقليين وإن القبيح قد يسمى حكيما يريد به أن الفعل من شرع وخالف المعتزلة في ذلك حيث قالوا الحسن والقبح العقليين وقالوا العقل مدرك للأحكام الشرعية عندهم قبل مجيء الشرع فيقضي الوجوب أن يكون العقل مدركا للأحكام بالشرع تحسين العقل وتقبيحه قوله (المشرح وعلى هذا يرجع) على هذا القاعدة يعني قاعدة تحسين والقبح أن نقول كل ما تتصف إلى قوله أن أفعال بالنسبة إليه لم يقبح شيء ولا يخضع حقه والبارئ تعالى فيما تتصف إلى قوله أن أفعال بالنسبة إليه فلم يقبح شيء ولم يحسن في حقه تقرير الأول أن نقول التحسين يشترط في ترجيح الفعل على الترك والتقبيح يشترط في ترجيح الترك على الفعل والتساوي نبا بين الترجيح والمرجوح يعني قوله أن أفعال بالنسبة إليه سبحانه تعالى الخ النفع والضرر ولو قدرنا فعلا لا يحتف به ضرر ولا يفوت به نفع لم يقع اختيارا على فعله وتركه وجميع أفعال بالنسبة إلى الله تعالى كهذا الفعل المقدر بالنسبة إلينا وبقياس فإنه لم تتصف إلى قوله أن أفعال بالنسبة إليه لكان وجود ها منه أولى من عدمها لا يرجح إلا أن يكون كمالا له تعالى وهو كمال بين أنه واجب هيلا له تعالى بتبين أنه لا يحسن شيء ولا يقبح شيء انتهى وقد بين بهذا معنى التساوي لا أن تفسر بل الشرح على ما يشكل إذ كلامه في الشرح يقتضي أن عدم رجحان بعض أفعال على بعض موجب عبارة حر شاد وميا في أنها بعد الله واختار هو وأن معنى كلامه أنه إذا تبين أن الله خالق الكسب العبد وأن العبد مجبور عليه في نفس أفعاله فالعقل لا يوجب تكليفه بما لا يخلقه لله لأنه لا يوجب تكليفه بفعل الغير وهو معلوم ضرورة فليس كسبا بل وروده الشرع بتكليف التكليف لم يمكنا بأنه وهذا المعنى هام من قوله والراجع على الجميع ما مضى من كون أفعال بالنسبة إلى قوله والمراد جمع الأحكام لا يقتضي كلامه في شرح المواقف أن مراده بهم الفعل جميع الأفعال إلى قوله تعالى بلا واسطة يقتضي استواء أفعال بالنسبة إليه تعالى وإن اختلف أحكامها لتغير بعض المتعلقات أو غير واقع بحسب اختيار لا نسبة يتعلقه عليه بل بعقل إليه فيحرم شرب الخمر ويجب الإيمان بالله عليه أفعاله كما يقول العقل إلى قوله وتغير الوجه وجميع أحدهما أن الشرب للخمر بعد الله تعالى كشرب الماء لا أثر للعبد في شيء منهما فيقول خلق الله تعالى أماره على الشفاء والعذاب وهذا لم يقصد لزيد لا سبب له أصلا فيقول إن شرب الخمر عند أهل الحق ليس سببا لشيء من آثار الخمر ولا أثر للخمر فيه لا بطبعه ولا بقوة وضعت فيه وإنما هو مخلوق لله تعالى بلا واسطة جرت عادته تعالى أن يخلقه عند شرب الخمر لا بالخمر بالنسبة إلى عدم التأثير في أفعال واحدا لفعل كما ذكر سواء بسواء وهذا الفعل العبد والجهاد كلاهما مخلوق لله تعالى فما قلناه في أن البنية لكل سواء فيها كيف وحركة يد المضارب وحركة سيفه وجرح المضروب والموت الثابت بعد ذلك مخلوقة كلها لله تعالى بلا واسطة ولم يتولد بعضها عن بعض بل اقترنا

على ما وضع

والتعصب بمعنى أنه يحتمل أن يحمل وقعا على ظاهره أي وقعا حقيرا لتعاورها الأيدي ونحوه والمولى هو المولى أو بمعنى محوله
والله تعالى أعلم ويحتمل أن يحمل على ظاهره بأن يكون ما فتر به من انتباهه عن العثرة بأن يقال إن كان
ذلك من تبسم لما وقع من الاختلاف والتعصب ونحو الحال واختلف بقوله إلى آخره عثمان وعلي وما تقدم
بعد ذلك قيل يفعل هو على ظاهره وقيل إنه رجع عنه إلى القول الأول ويحتمل أن يحمل كفه وتبعه من فتر به لما كان يجري
بين الناس من الاختلاف والتعصب حتى كان الأمر متجهين بالفيئين علوية وعثمانية لهذا وقيل أن سبب ذلك
بالتفضيل بينهما كما سبق العلوية حتى تحرر حمد الله هذا كلامه وقول المولى وقيل محور راجع للقول الأول والعل
صوابه كما قبل الاحمال وقيل إنه رجع عنه إلى القول الأول ومعنى التبسم مع قوله إثر ذلك ويحتمل وقعه الراجح لأن قوله
وقيل هو على الوجه راجع لقول الأول ثم على ترتيبه بالخلوة من نفس فعله ويحتمل وقعه الراجح بكيف
يتعجب عليه معللا بوهم أنه احتمال قال والذي المناسب له أن يقال ويحتمل وقعه الراجح والغالب على الظن أن
كلام المولى ما هو من عياض الذي جمع ما ذكره المولى من مقابل التفضيل مع الاحتمال عقبه ما ذكره من الراجح لكن
المولى والله أعلم اعتمد على نقل الأصل أي عتمد الله إلى آخره لكلام عياض حيث قال عقبه بالعقب المولى عقبه وقيل
بالعقب كلعقب عياض وإلا يلتزم لعقب عياض وإنما ينقله على حسب فهمه والذي رأيته في نسخة صحيحة
من الاحمال هو ما نصه عنه ولا تخفى بعد لعقبه لكلام إلى والحق ما في الاحمال قوله والغالب نص من الغوالين
كذا رأيته في نسخة من هذا الشرح نص بالنون وتصحيف الظاء ولعل صوابه نص بالنون والظاء المعجمة والراء وكذا
رأيته في نسخة من المتعلم مقرونا على صوابه وكذا نقله عياض أيضا والمعنى أنه وجه كلام الغوالين واحتمله والله
تعالى التوفيق ع

وجزء تصديقا لا يكون يلزم أن يكون مجموع التصورات المثلاث تصديقا والحكم عارض له خفيفة ويلزم أيضا
أن يكون الحكم خارجا من التصديق عارضا له فإن قلت فرض المصنف بأن المجموع المركب من التصور والحكم
يسمى بالتصديق وذلك لا ينافي ما ذهب إليه قلت لا نسلم أن القسم إذا دخل في الخارج من
التقسيم صار أحد أجزاء المجموع المركب منهما فإن كان التصديق عبارة عن القسم المنقسم إلى الجزء
والكل ما تعرض من مجموع انضمامه على شيء من المفهوم وقسمه بعد تقسيمه وإن كان عبارة عن المجموع المركب
كما صرح به لم يكن التصديق قسما من العلم بل هو مجموع مركب من العلم وأمر آخر مغاير له أعني الحكم وكذلك
يلزم أيضا أن يكون التصور على تصور المحكوم عليه والمحكوم به معا أنه مجموع مركب من أجزاء والحكم فيلزم
أن يكون تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به مع المحكوم عليه تصديقا وما كان التصور النسبة مع الحكم
تصديقا ثالثا وكذا إلى غير النهاية من هذه التصورات الثلاث والحكم تصديق واحد يحصل من تركيب
الشيء منهما مع الحكم ثم الثلاثة الأخيرة تدخل تحت التصديقات الثلاثة الأولى وإذا أحد من الأربعة
المذكورة إذا انضم بعضها إلى البعض الآخر فقسم الشيء قسمان له أحدهما أن يكون قسم الشيء قسمه له أحدهما
الشيء المذكور كان مغايرا له أو غير مغاير له وغير مغاير له ختم الشيء بأخر مثلا إذا قسمت الحيوان إلى ناطق وغير ناطق كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسيما
للآخر ومعنى كون الشيء قسيما له أن يكون خارجا عنه مباينا له وقد جعلته أنت قسيما له ومعنى كون التقسيم قسيما
له عكس هذا قال التصديق وإن كان عبارة عن التصور مع الحكم أقول هذا بناء على أن التصديق عبارة عن مجموع المركب
من التصور والحكم وقد عرفت ما يدل عليه كلام المصنف وتبعه في تقسيم العلم كما بينا سابقا وأما
إذا أريد بالتصديق ما هو مغاير للتصور أعني المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم فلا يفهم
أن التصديق بهذا المعنى من التصور لأنه لا يلزم المجموع المركب من شيء آخر يعني أن يصور عليه هذا
الشيء حتى يكون قسما منه ومغايرا له لأنه ترى أن مجموع الجدار والسقف ليس يكون قسما
من الجدار أيضا وجه أن يتمسك بما ذكره المصنف بأن التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع قسم
من التصور لأن الحكم قسم له أيضا وقد جعلته المصنف التقسيم قسما من العلم الذي هو أعم من
التصور فيكون قسيم الشيء قسما منه قال وهذا ما عنى الخاتمي لكن قسم العلم إلى التصور والتصديق
والتصديق كما هو المشهور أقول من قسم العلم إلى التصور والتصديق لم يرد بالتصور
بالتصور
معنى عام أما حمل التصديق على الإدراك بالنسبة إذ إلى النسبة واقعة أو ليست بواقعة وأريد بالتصور إدراك
إلا

أيضا قوله هذا البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات عن التصديقات وبالعكس جاز ثم الكلام وارد بعينه على البيان في التصورات فيتم به ذلك أيضا لأن التصديق الذي يتوقف عليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه أو المحكوم به أو النسبة وكل ذلك يتوقف على هذا التصور فيلزم الدور أو التسلسل قوله فإن قلت على تقدير أن يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون فرد ما دار كما نظريا يلزم الدور أو التسلسل تصديقا نظريا أو يكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه أيضا نظريا ويكون فوق أيضا والكلام جار في التصديق فإنه تصديقا نظريا والتصديقات المذكورة فيه نظرية يحتاج في تحصيل هذه التصديقات والتصورات إلى الدور أو التسلسل المحالين يكون الاستدلال بهذه المقدمة مع قوله معنا التصورات وتصور نفسها أمور معلومة لنا بلا منازعة بذلك ويتم الاستدلال به فعلما أنهم يلزم أيضا أن تكون معلومة لنا أن يكون جميع التصورات والتصديقات الواقعة ومن أحد يدعي خلاف قوله يتضح بطلانه بقضي قوله أقول إذا كان الدور والترتيب واجبا كما إذا توقف العلم ب على العلم ب وجب على ب يلزم أن يكون ب متقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لأن يكون ب متقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لأن ب سابق على سابقه ولو كان في مرتبة سابقة لكان متقدما على نفسه بمرتبة واحدة لأن السابق على السابق بمرتبة فهو متقدم على نفسه بمرتبتين هذا خلف عليه حال قال وإن كان متقدما أقول حاصل السؤال أن استحضار المعلوم في ذهن واجب وجائز في ذهن غير متناهية مع واما استحضاره في ذهن غير متناهية فليس بجائز فإذا فرض تحصيل المعلوم في ذهن متناهية فيجوز التسلسل فإنا نقول إنا لا نسلم أنه يلزم استحضار المعلوم في ذهن متناهية دفعة واحدة أو في زمن متناه متصل الملازمة وإنا نعلم أنه يلزم استحضاره دفعة لا في ذهن غير متناهية لعدم الملازمة ومنعها بكلا قسمي الدور يجوز أن يكون المعلوم موجودا في ذهن غير متناهية حاصلة ويحصل العلم به دفعة لا في ذهن غير متناهية فيحصل العلم دفعة كان المعلوم الموقوف على تلك الدفعة أمرا كذلك قال وهو باطل لأن الأمور الغير المتناهية لا يحصل المعلوم أقول قيل عليه أن الأمور الغير المتناهية متناهية بالقوة وإذا كان كذلك يجوز أن يكون الدور والترتيب الواقعة فيما نحن فيها بالقوة إذا أريد تحصيل معلوم ما فنختار هذا القسم ونقول من معلوم سابق وترتيبها وإذا اشتغل من بعض الأمور الغير المتناهية بالقوة ليست بمعلومة لنا فلا نسلم امتناع العلم بأن المعلوم

ومعلوما من الآن يحصله فقه وان وجبا أن يكون معلوما بوجه ما حتى يمكن طلبه
بالاختيار قال وأما بحصول التصور فما تنتسب به من امور التصورية أقول يعني ان تعيين
التصور من التصديق وبالعكس مما لم يتضح وجوه وان لم يتم أيضا بما ذكر على ما ستعلمه قال على
العلل اربع أقول كل مرتب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علة مادية وعلة صورية مما داخلة
في قيامه ومن علة فاعلية ومن علة غائية مما خارجتان عنه وقد يعبر بالشيء وبالقياس الى العلة واحدة
او علتين او ثلاث واذا عرفت بالعلل الاربع وكان [illegible] فاعلم وليس لك ان تعرف
بالعلل أن يكون معرفة بها مجانبة معلول بل المراد انه يوجد المعلول بالقياس الى العلل بحيث
عليه يعرف بها وهذا قد يحصل في العلل المتأخرة وان غايته انما هي الى المعلول فقط فتخفف
واما أن امور المعلومة مادية وان الصيغة العارضة لها امور صورية مجموعة على سبيل التشبيه
لان المعرفة العارضة للمادية والصورية اما أن يكون في الاجسام قال واعترض بأنا
لا نسلم ان العلة الخ أقول اعترض عليه بان صورة العلل كما اعتبر مجموعة من المادة والصورة
فقط انما يتم ان لو كان التركيب بل معلولة له فيكون معرفة التركيب عليها اعتبارية كذلك
فيه ويمكن ان يعلل أولا بان التركيب على الصيغة التي هي معلومة انما هي من حيث انه على الترتيب الذي هو
داخله لان معرفة العلة على معلوما أخرى بما هي من حيث انه المعلول على علته لان العلة الصيغة
قد على معلوم معين والمعلول المعين لا يدل على علة ما وارد التشبيه على وجه المخالفة على معنى
أن حد انه التركيب على الصيغة كالمخالفة بالجسم قال لان بعض العقلاء ينافض بعضا أقول
هذا أيضا على ان العقل قد يكون خطأ واخر وبيعة العقل تعم بتعميم الخطأ عن الصواب وربما وقع
الخطأ من العقلاء والكل يبين قصور العارفين عن الخطأ وانما قال بعض العقلاء لوجود بعض
نعيمة لان منهم جدل العاقل المتقدم اذا قيس على اجوبته وجدوا انه يعتقد امورا متناقضة بحسب
اوقات مختلفة ان يعتقد وقتا ويعتقد خلافه ثم تعتقد وقتا اخر ويعتقد خلافها اخر متناقضا لهما
ما وان اتفقا ان اتحدا بعد ان واحد الفتيحتان مشتملتان على اتحاد ما وان اعتبر بما ناقض
واقتصر على بعض الخطأ في ما يكون الكاسبة لتصوفيات لعدم حضورها في التصورات قال
فمست الحاجة الى قانون أقول يريد ان المقصود وان كان معرفة تفاصيل أجوبة الاشكال التي وبينة
لكنها متعددة فلا بد من قانون يرجع اليه معرفة أن يخواريد من ان خطأ المقصود قال
فمن ضرورة ما قد أقول لي يريد ان تتبع ان انما يكون من الضروريات البديهية او من ان تتبع

الخروج بقيد قلنا القضية الكلية المشتملة على بعض القوانين القريبة من البحث والقاعدة
والضابط امثالها لتخرج القضية الكلية بالنسبة الى تلك الخروج المندرجة فيها واستخرجها منها الى الفعل
منها تعريفا وتذكيرا بان يحمد موضوعها الطالب الفاعل على زيد مثلا فتحصل قضية وتجعل صغرى وتلك القضية
الكلية كبرى ويكون زيد فاعل كل فاعل مرفوع ينتج زيد مرفوع فتخرج بهذا الفعل من الخروج والقرب
الى الفعل وقس على هذا قوله لم تكن أي قضية كلية وقوله منطبقين اي مشتملين بالقوة على جزئيات اي
على جميع احكام جزئياته موضوعة تعريفا لكما سيجيء اي بالفعل على الوجه الذي ذكرناه قال
لانه واسطة بين العاقلة أقول يعني عليه ان القوة العاقلة قابلة للعلوم الكسبية فاعلة لها
والجواب أن الجزم ان كان فعلا فالاشتمال على التصديقات وان كان ادراكا فكونه آلة اما ناظرا على
العلم المستفاد الى العلم المستفاد من كون العاقلة فاعلة ادراكا فقط ذاتا واحدا على ان هذا
بين العاقلة وبين العلوم حال التي يوجد بها لا نسبة فان ذاتها اصل فيما يترتب العاقلة اياها على
جهة الضرورة انما سمي واسطة بهذا الاعتبار قال فهي قضية كل علم مسائله أقول اسماء العلوم
المخصوصة كالمنطق والنحو والفقه وغيرها يطلق تارة على المعلومات المخصوصة وسمي علما
بجعل حاصل قضية كل علم مسائله فقط اذ، او على الذات قضية التصديقات بمسائله فاصح
به ثانيا واعترض عليه بان اجزاء العلوم مسائل الخ الثالثة هي الموضوع والمبادي وانما
يدل لهما بان المقصود بالذات من جميع المسائل وانما الموضوع فانما يتجيء انه يجيء
تبعيته بعض المسائل بعض او تساويه بحسب وجه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وتذكيرا ايضا
ذا جيء ايضا لتوقف تلك المسائل الكثيرة عليهما بالجانب وذا وفي ان يعلم تلك المسائل على حدة وتسمى
بالجملة من جعل الموضوع والمبادي من اجزاء العلم فلعل مراده منه تسامح بناء على احتياج العلم
اليهما فتنبه لا يعلم انه ذا جاز او صح انه يجوز ان يجتمع المقصود بالذات اعني المسائل مع ما يحتاج اليه
اعني الموضوع والمبادي معا ويسمى باسم فيكون ان جميع اجزاء العلوم لا كل ذا وان او لا كما لا يخفى
قال لانه فحصل المسائل الخ أقول يعني عليه أن مسائل العلوم قد تزايد يوما موجبا فان
العلوم والصنائع تتكامل بتدارج الاعصار وتتبع يقال ان المسائل قد حصلت اولى ووضع اسم
العلم جازا يضا والجواب ان وضع واضع اسم يتوقف على تحصيله في الخارج ولو في الذهن فلم يرد بتحصيل
المسائل اولا أنها استخرجت وحررت بل انما سميت باسم العلم بل المراد ان تلك المسائل لو حضرت
اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجا بالفعل وبعضها حاصلا بالقوة قال اشكال وانه

أقول هذا كلام الغوم وقد يدرمنه ان العلم ان المقصود وتصور الموضوع فلذلك اعترض عليه
بان العلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام اذا جتمع هنا شيئان احدهما ان يكون العلم بالخاص
علما به بكنهه الحقيقة وثانيهما ان يكون العلم بالخاص وكلاهما ممنوع في صورة النزاع
واجيب عنه بان الخاص هنا اعم موضوع المنطق مفيد والعام اعني موضوع العلم
مطلق ولا تتصور معرفة المفيد الا بعد معرفة المطلق وانعدامه الى ما فيه ورد هذا
الجواب بان المطلوب هنا ليس تصور مجهول موضوع المنطق حتى يتوقف على معرفة
مجهول الموضوع بل المطلوب معرفة خاص وعليه مجهول موضوع المنطق المعلوم
المصورية والتصديقية وليس في المفيد بهذا المعنى ما ذكر بل الحق انه لما كان المقصود انما
هو بيان الشيء العلمي موضوع المنطق وذلك لا يكون الا بعد معرفة مجهول الموضوع لانه
وقع محمولا في هذا التصديق فسم الا والخاص ان المطلوب في هذا المقام لم تصور خاص وعليه
موضوع المنطق لم يحتج الى معرفة مجهول الموضوع اصلا لانه عارض له لا ذاتي وانما اذا
كان المطلوب التصديق بالموضوعية احتيج الى بيان مجهول الموضوع سواء جعل القيد
بين موضوعا وقيل مجهول موضوع المنطق هو او جعل محمولا وقيل ما موضوع المنطق
قال يجوز التنوين للموالخ أقول بعد ما موصولة واعاد الضمير راجع الى العام وما
خ الى الشيء والمراد انه ان يجوز التنوين للاول والثاني وسواء فالمراد ما هو سواء التنوين وعدمه بل يجوز
لذاته قال لم تعجب المناطقة لزوال ما فان اجيب بتسليم جواز التعبير بالمجاز
وان المحمول لا التعجب والمنطق للكتابة وغيرها ويرد به المجموع المستفادة منها والعلم
ان العوارض التي تلحق ذاتا بشيء لا تكون بينها وبين تلك الذات بشيء والمسئلة في ثبوتها
لها بحسب نفس الامر واما العلم بثبوتها لها فربما يحتاج الى برهان قال لانها ذاتية
لذاته أقول بطريقة التاخر من انهم يجعلون العارض مرادفا للعرضي وما عرض من عارض
الذاتية ليس بحيث عند العلم وليس بصحيح بل الحق ان العارض للذاتية حاله حال
الشيء لذاته او بما يساويه سواء كان خارجا عنه او خارجا عنه قال لما فيها من ان
الذاتية بالقياس الى المعروض أقول اعني الثلاثة الاول من العوارض الذاتية لما المنسوبة
الى الثلاثة الاخيرة فتسمى ذاتية واحد الثلاثة الاخيرة فتسمى واحدة فيصح
وان كانت عارضة لان المعروض فلم تنسب اليها بل بحسب الخواص الخ قال

والحق

والعلوم يبحث عنها أقول وهذا لأن الغرض في العلم بيان أحوال موضوعه وذاتيه أحوال الذاتية لقضي أحوال الشيء بالحقيقة وأما الأعراض الغريبة فهي التي بالحقيقة أحوال الشيء أعني التي يلحق الأعراض الذاتية بيجب أن يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال الأمور الذاتية كالتعجب الذي يلحق الضاحك بواسطة عرض غريب وبالقياس إلى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن التعجب في العلم الذي موضوعه الجسم وفي كل هذا ما عداه قال موضوع المنطق التصورات المعلومة التصورية الخ أقول لعل المراد أنها مطلقا موضوع المنطق فلا يرد أن بعضها ليس كذلك وهذا لأن المنطق يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصورية والتصديقية فكل أحوالها يبحث عنها إما بالذات أو بالعرض فكل ما يعرض لها بالذات أو بواسطة أعم منه كالإمكان الخاصي أعني بحثه عن إمكان الكلية لكونها موجودة في الذهن أو غيره موجودة وكونها مطابقة لما هيات ما شيء في أنفسها أو غير مطابقة لغير ذلك من أحوالها فإنه يبحث المنطقي عنها أو لغير عرضه متعلقا بها موضوع المنطق فلا يبحث عنه كالبحث عن أن التصور يعرض له الكلية والجزئية وما يتوقف عليه ذلك من الحمل وما يتوقف عليه قال أقول أحوال المعلومات التصورية التي يبحث عنها في المنطق ثلاثة أقسام أحدها ما يتصل إلى المجهول التصوري أما بالذات كما في القسم الأخير وأما بوجه ما كالتعريف والقسمة وما يتوقف عليه ذلك من باب التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه ذلك الاتصال إلى المجهول التعريفي توقفا بعيدا أي بوجه ما كالبحث عن المعلومات التصورية من حيث كليتها وجزئيتها وثالثها ما يتصل إلى المجهول التصديقي توقفا بعيدا كالبحث عن المعلومات التصديقية من حيث كونها قضايا موضوعة أو محمولة أو جزءا من القضية أما أحوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها في المنطق فثلاثة أقسام أيضا أحدها ما يتصل إلى المجهول التصديقي بديهيا أو غير بديهي جازما أو غير جازم وهذا هو مبحث الحجة من حيث هي حجة والقياس من حيث هو قياس وثانيها ما يتوقف عليه ذلك الاتصال إلى المجهول التصديقي توقفا بعيدا كالبحث عن المعلومات التصديقية من حيث كونها مقدمات ونتائج والقياس من حيث هو قياس والاستقراء من حيث هو استقراء والتمثيل من حيث هو تمثيل وثالثها ما يتوقف عليه ذلك الاتصال إلى المجهول التصديقي توقفا بعيدا كالبحث عن المعلومات التصديقية من حيث كونها مبادئ وأصولا للعلوم والقياس المركب من القياسات الاقترانية من الشكل الأول هو العلم الذي يسمى بالمنطق وهذا هو الغرض الأقصى من تدوين المنطق وهذا ما أشار إليه بقوله وأما أحوال ما يتصل به ذلك الاتصال إلى المجهول التصوري فهي أحوال المعلوم التصوري أقول لما انحصر العلم بالتصور والتصديق انحصر المعلوم في التصور والتصديق فقط وانحصر المجهول أيضا في التصوري والتصديقي لأن ما كان مجهولا إما أن يكون مجهولا أو أعلم

ع ط ع ض

79

الزمن وحده لا يدل على طلب الفعل لأنه وضعية **ولقائل أن يقول** التعليم وإن لم يكن فعلا يحسب الحقيقة
بل أمرا نسبيا ولكنه يعد به عرفا فيصح على اصطلاح أنه بإزاء الوضع على طلب الفعل فليتدرج
فيه التشبيه وأيضا المطلوب بالاستفهام من تفهيم المتكلم التعليم الذي هو فعل المتكلم والتعلم
والتفهيم فعل بالاشتباه فيلزم ما ذكرتموه **فإن قلت** التفهيم ليس فعلا من أفعال الجوارح والمفهوم من
وضع الفعل إذا أطلق هو ما يدل بالمطابقة على الجوارح **قلت** بعد ما يدل أن يكون على أعم منه
أعم أو مرادا هنا فتعين **قال** ولم تعتبر المناسبة العرفية **أقول** قد يقال الاستفهام تنبيه
المخاطب على طلب تفهيم المتكلم من الاستفهام والمناسبة العرفية مرعية وبناء عليه جاز المفهوم وما قيل
من الاستفهام تفهيم المتكلم طلب تفهيم المخاطب تنبيه على طلب تفهيم المتكلم من الاستفهام فإذا الوجه
المفهوم لما لم تكن تلك المناسبة مرعية وهاهنا جعل **قال** والشيء يجب بما **أقول** قد يجاب
عنه من المتكلمين أن المطلوب بالشيء يسمى متعلق الفعل كما هو اصطلاح الأشعري عن عدمه مستمر
من الزمان أو لا يكون مقرونا بالعجز وإجماله بتحصيله بل المطلوب بالتعليم عن الفعل حاصل
الشيء بالمعنى المذكور والمطلوب بالشيء فعل مخصوص هو الكف عن فعل غير ذلك
لما يفعله بعضهم وذهب جماعة آخرون إلى أن المطلوب بالشيء متعلق الفعل وهو مقرون بالعجز بالاعتبار
استمراره إذ له أن يفعل الفعل جبرا لاستمرار عدمه وإنما يفعله فيستمر **قال** وتوارد هذا **أقول**
جعل الشارح قدس الله تعالى سره طلب الشيء أعم من طلب الفعل لأنه جعله متناولا لطلب العلم وطلب
كيفية لكي طلب الفعل أو طلب تركه وقد عرفت أن ما استفهام أيضا يدل على طلب الفعل وليس طلب
من العبد إنما فعله فقط وإنما على الوجه الذي فعله مع عدمه على الوجه الذي يليق بالمطلوب بالاستفهام
هو العلم فتعين أن يكون متعلق الفعل أعم مقرونا وغير مما تقدما والأول أن يقال لما فعلا وإذا دل على طلب
الفعل دلالة وضعية فإما أن يكون المفهوم حصول شيء بعد الزمن من حيث هو حصول شيء به
بعينه استفهام وإما أن يكون المفهوم حصول شيء في الخارج أو كونه حاصلا له بعد الأول فيه مع
قطع النظر عن استعلاء إلى آخره وإنما قيدنا بما استفهام بالجيئية بعد ما يعتبر من نحو علي وعلى أن المفهوم هنا
حصول التعليم والتفهيم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول الأمر به الزمن وهذا العين
قد يتوجه أن التعليم مع توجيهه الأمر به الزمن هو المفهوم الذي يتبع
من حيث وضع بل إنما هو المعنى **أقول** المعنى إنما مفهوم كما هو الظاهر من كتب يعني إذا فصل أو
المفهوم وإنما اختلف من حيث الاشتراط بالعلم بمعلول عنه أو المفهوم إنما ما هو يصدق على المفهوم

والتفهيم مع ما استعلاء
فيصح

متحاد قال ان المعنى اذا اطلق يتبادر منه المعنى المكافئ أقول هذا كلام صحيح وجوابه
تقييد معنى الوجود الى المعنى المكافئ والمقتضي وما نحن فيه لا ينافي ما ذكرنا بان الوجود المطلق يتبادر
منه الوجود الخارجي مع انه يصح تقسيمه الى الخارجي والذهني قال العلاقة بينهما توجب ذلك
أقول اذا اجتمع في المجموع لا تحتاج كون احدهما العلاقة بالمنطقة ذهنية وان كانت كونه لا العلاقة
بالمنطقة اتفاقية وان لم يتحقق شيء منهما بالمتصلة مخالفة تمام اشارة الى ان ما في المجموع صرف النظر عن
أقول يعني ان المتالي اذا كان حاصلا في نفس الامر ومع جميع ما يغير صرفه في نفس الامر وكذا ان كان زيد
برما بالجدار في نفس الامر قال بل اليسر مراجعة بالمتصلات في المجموع لما يجتمع في الوجود
أقول
يعني في الصرف والتحقق في الجمل والصرف على ذلك ومراد الشارح انه شيء ذهني لا يفارق فلا تكون المتصلات
من المجموعيات في الصرف على ذلك كما ان بعض مجموع الواجب والكثير لا نفول الافراد جنس الا ان الانفصالية
المشتملة على تقرير هذه المتصلات ليست متصلة بل هي حملية شيئية بالمنطقة فاذا قلت هذا اما
واجب او اما كثير فان اردت المتصلات على ان بين هذا واجب وهذا كثير والانفصالية منفصلة حقيقية من نفسيتين
ومنع الجمع بالعنوان الصرف والتحقق في النفسيتين كما قررنا وان اردت المتصلات بين مجموع الواجب وبين
الكثير في الصرف والجمل على هذا الانفصالية حملية حقيقية من موضوع واجب لانه فرد محمول
فصارت شيئية بالمنطقة واشار رحمه الله تعالى الى منع لم يقل بان منع جمع في الصرف على ذلك بل انما
منع الجمع المعتبر في المنطقة انما هو بحسب الوجود لا الجمل وهو يكون بين مجموعين منفاين في الوجود
في الجمل واجب كالشواد والبياض وان يجتمعا بمثل قولنا اما ان يكون موجودا في هذا المحل او يكون البياض
موجودا فيه كانت الانفصالية منفصلة وان يجتمعا بمثل قولنا اما موجود في هذا المحل او اما سواد واما
بياض كانت الانفصالية حملية شيئية بالمنفصلة وبالجملة كما ان الحملية قد تشارك المتصلة فيما هو
حاصل المعنى ومشاركة قولنا كلما وجد الشيء وجد لوجود انهما ولا بد ان تكون نحو المعنى بحيث يصح المجموع
فيها كذلك الحملية قد تشارك المتصلة في حصول المعنى وخالفه وان كان المعنى اصح خالفا فيها
والمتصلات قد تعتبر في الامور التي بحسب صدقها على ذات ومعنى الحمليات الشيئية بالمتصلات وقد تعتبر في
الامور التي بحسب صدقها على ذات ومعنى الحمليات الشيئية بالمتصلات وقد تعتبر في الامور التي بحسب الوجود
في محل فان يعني عنها بمثل قولنا اما ان يكون هذا الشيء اسود واما ان يكون ابيض فمعنى بالمتصلة وان
يعني بمثل قولنا هذا الشيء اما اسود واما ابيض فمجموع حملية شيئية بالمنفصلة والكل تشارك
في مثال المعنى وحصوله وان كانت متخالفة في المجموع والصحيح قال بان الصحيح حكم فيما بالمزدوج السلب

قال نقيض الضرورية المطلقة العامة أقول لا شك ان العلم وان كان نقيضا حقيقيا للضرورية الذاتية
بناء على ما مر من ان دائما كان العلم سلب الضرورة الذاتية من الجانب المخالف لكن من حيث الاعتبار
الكمية تكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورة فان نقيض الموجبة الكلية هو رفعها
على ما ذكر وليس رفعها حقيقة هو سلب الكلية الجزئية وكلية
بعض سلوب الجمهورات فان المعتبر من النقيض في هذا الفصل ليس ما يكون رافعا للمعلوم النقيض
الحقيقي لا مجرد ما هو كذلك وان اردت التفصيل في هذا المقام فراجع الفصل الرابع
للضرورة وضع الجمهورات الرابع للممكنة العامة ثم اعلم ان نقيض الموجبة الكلية
الضرورية الذاتية الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية الضرورية الذاتية
الكلية الممكنة وبالعكس ونقيض الذاتية الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة
وبالعكس وهاكذا الحال بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل نقيض وما جعل نقيضا لما تحاذيهما
تصيب ان شاء الله تعالى قال ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة أقول هذه قضية
بسيطة لم تعتبر في انقطاب البسيطة المشهورة واحتيج اليها في نقيض بعض البسائط المشهورة والقضية
الضرورية ونقيضها الخ الممكنة العامة كلتاهما من البسائط والمشهورة وكذا الدائمة والمطلقة
واحدا المشروطة العامة وليس نقيضها في انقطاب المشهورة وكذا نقيض الوجودية العامة ونسبة الى
الحينية الممكنة المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية فان نقيض المشروطة
حقيقة بحسب الجهة ونسبة الحينية المطلقة العامة الى الوجودية العامة كنسبة المطلقة العامة الى
الدائمة بد انها ليست نقيض الوجودية حقيقة بحسب الجهة بل هي لازمة مساوية لنقيض الوجودية
واما بحسب الكمية فليس شيء منهما نقيضا حقيقيا كما عرفت قال اذا عرفت ان نقيض الوجو
دية اللادائمة الخ أقول يخ ففيه ان الوجودية اللاضرورية مركبة من مطلقة عامة موافقة
لاصل القضية في الكيف وممكنة عامة مخالفة عامة وان نقيض المطلقة الموجبة الدائمة المخالفة هو
نقيض الممكنة المخالفة الضروري الموافقة فنقيض الوجودية اللاضرورية اما الدائم المخالف او الضروري
الموافق وعلى هذا فنقيض المشروطة اما الممكنة الوقتية ومعها سلب بعض ما سلب الضرورة الوقتية ولا بد
ان يكون مخالفا للداخل في الكيف واما الدائمة الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة
واما الضرورية الموافقة فحصل مما قضينا ان بسيطتان مما نقيض الجزئي من الطرفين من الوقتية والمشروطة
الخ الوقتية المطلقة والمشروطة المطلقة وليس شيء من هذه الاربع في انقطاب المشهورة فثبت ما

فتفطن